

Distr.: General  
8 August 2006  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الحالة في تيمور - ليشتي المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٩٠ (٢٠٠٦)

### أولاً - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦٩٠ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي حتى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وطلب مني أن أقدم في موعد أقصاه ٧ آب/أغسطس تقريراً عن دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد انتهاء ولاية المكتب، واضعاً في الاعتبار الحالة الراهنة والحاجة إلى وجود معزز للأمم المتحدة. وإضافة إلى تغطية التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقديم تقريرتي المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/251)، يقدم هذا التقرير توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي مستقبلاً. ولدى مراجعة التوصيات الواردة في تقريرتي إلى المجلس المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل (S/2006/251، الفقرات ٥٢-٥٤)، أخذت في الاعتبار الطلب الذي قدمه الرئيس كاي رالانا زانا غوسماو، ورئيس البرلمان الوطني، فرانسيسكو لو - أولو غوتيريس، ورئيس الوزراء حينئذ ماري ألكاتيري في رسالتهم المؤرخة ١١ حزيران/يونيه الموجهة إليّ (S/2006/383)، واعتمدتُ كثيراً على النتائج والتوصيات التي خلصت إليها بعثة التقييم التي أوفدت إلى تيمور - ليشتي برئاسة مبعوثي الخاص، إيان مارتين، في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه (انظر الفرع رابعاً أدناه). ومع أن بعثة التقييم خلصت أحياناً إلى استنتاجات انتقادية فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذها مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، فإنني أشعر بأننا سنستفيد جميعاً من توصياتها وملاحظاتها الصريحة.



## ثانياً - التطورات الرئيسية منذ شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦

### ألف - التطورات السياسية والأمنية

٢ - في تقريره السابق الذي قدمته إلى المجلس في ٢٠ نيسان/أبريل، وصفت بالتطور المقلق الأحداث التي أدت في منتصف آذار/مارس إلى تسريح زهاء ٦٠٠ من أفراد القوات المسلحة التيمورية (قوات الدفاع الوطنية التيمورية) كانوا قد تظلموا من جراء المعاملة التمييزية ضدهم (S/2006/251، الفقرة ٣). وقد أصبح من الواضح الآن أن تلك الأحداث لم تكن سوى نذير بنشوب أزمة سياسية وإنسانية وأمنية واسعة الأبعاد وخطيرة العواقب بالنسبة لدولة تيمور - ليشتي الفتية. وعلى الرغم من هبوط مستوى العنف كثيراً عما كان عليه في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه، وتشكيل حكومة جديدة تعهدت بتوحيد صفوف الأمة، ما زالت الأزمة بعيدة كل البعد عن الحل، والكثير من العوامل المحركة لها لا يمكن حلّه إلا على المدى الطويل.

٣ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، بدأت مظاهرات في ديلي دامت أربعة أيام وكانت سلمية بوجه عام، قام بها أفراد القوات المسلحة التيمورية الذين كانوا قد سرحوا، ويطلق عليهم اسم "مقدمو العريضة" أو "مجموعة الـ ٥٩٤"، انضم إليهم بعض المتعاطفين معهم. وطالب المتظاهرون بتشكيل لجنة مستقلة للنظر في شكاواهم، ومنها التمييز الذي ادّعوا أنهم واجهوه داخل القوات المسلحة بوصفهم أشخاصاً من المناطق الغربية. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلن رئيس الوزراء ألكاتيري أن لجنة من هذا القبيل ستشكل قريباً. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، عندما قرر المتظاهرون المضي في مظاهراتهم لليوم الخامس، قام شباب لم تحدد هويتهم باختراق صفوف الشرطة الوطنية التيمورية وهاجموا المبنى الرئيسي للحكومة، فأوقعوا أذى خطيراً بأحد ضباط الشرطة ودمروا بعض الممتلكات والمركبات. ونتج عن ذلك تدهور عام في الحالة الأمنية دفع الحكومة إلى دعوة قوات الدفاع الوطنية لإعادة النظام. ولكن استدعاء القوات المسلحة للسيطرة على حالة متفجرة محوراً مجموعة كبيرة من الجنود المسرحين من الخدمة ومؤيديهم قوبل بالنقد على نطاق واسع وبمعارضة أساسه القانوني. وأفيد أن خمسة أشخاص قُتلوا وجرح أكثر من ٤٠ شخصاً في أعمال العنف التي تلت ذلك، على أن ثمة شائعات انتشرت عن مقتل عدد أكبر من ذلك بكثير. ولحقت أضرار كبيرة بالمباني العامة وبالممتلكات والمركبات الخاصة. والتمس نحو ١٥٠٠٠ شخص الملجأ في الكنائس والمباني العامة ومرافق الأمم المتحدة في ديلي، بينما خرج آخرون من المدينة إلى المقاطعات.

٤ - وكانت العواقب المترتبة على أعمال العنف التي جرت في ٢٨ نيسان/أبريل بعيدة الأثر. فقد ارتحل معظم مقدمي العريضة من "مجموعة الـ ٥٩٤" إلى بلدي غلينو وآيلو في

المرتفعات الغربية. وفي ٣ أيار/مايو، ترك الرائد ألفريدو رينادو، قائد الشرطة العسكرية قوات الدفاع الوطنية مع اثنين من كبار الضباط من أهالي المقاطعات الغربية.

٥ - وفي ٨ أيار/مايو، قام نحو ٥٠٠ شخص، من بينهم بعض مقدمي العريضة، بتطويق مكتب وزير شؤون الدولة الإقليمي في غلينو، عاصمة مقاطعة إرميرا، لمنعه من مغادرة المبنى. وهاجم المتظاهرون اثنين من ضباط الشرطة الوطنية من أصل شرقي كانوا غير مسلحين، إذ أقنعهم قائد من أصل غربي بإلقاء سلاحهم، مما أدى إلى وفاة أحدهما وإصابة الآخر بجروح خطيرة. وأدت هذه الحادثة إلى تفاقم التوترات داخل صفوف الشرطة الوطنية، إذ تألب الغرييون ضد الشرقيين والضباط المواليون لوزير الداخلية، روجيريو لوباتو، ضد الضباط المعارضين له. وكانت هذه الانقسامات على أشدها في مقر الشرطة الوطنية التيمورية في ديلي، داخل قيادة منطقة ديلي وفي الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة.

٦ - وفي هذا الجو المتوتر للغاية، عقد حزب الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتلين) الحاكم مؤتمره الوطني في ديلي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو. وعلى الرغم من التحدي المجابه من جانب جناح "الإصلاحيين" في الحزب، فقد أعيد انتخاب رئيس الوزراء ألكاتيري أميناً عاماً للحزب، وفاز حلفاؤه بأغلبية ساحقة، بعد تغيير طريقة التصويت من الاقتراع السري إلى الانتخاب برفع الأيدي.

٧ - وفي ٢٣ أيار/مايو، اشتبكت مجموعة مسلحة بقيادة الرائد رينادو، الذي انحدر إلى ديلي من قاعدته في بلدة آيلو في المرتفعات، مع جنود من قوات الدفاع الوطنية التيمورية وقوات الشرطة الوطنية في تبادل لإطلاق النار استمر مدة طويلة نتج عنه وفيات على الجانبين. وفي اليوم التالي، تعرض مقر قوات الدفاع الوطنية التيمورية في تاسي تولو (إلى الغرب من ديلي) لإطلاق النار من مجموعة مسلحة قيل إنها تتكون من مقدمي العريضة وضباط شرطة ومدنيين. وطلب مقر قوات الدفاع الوطنية الدعم من القوات البحرية التابعة للقوات المسلحة لصد الهجوم الذي استمر عدة ساعات. وفي الوقت نفسه تقريبا، تعرض مسكن قائد القوات المسلحة، العميد تاور ماتان روك، لهجوم من مجموعة مسلحة قيل إنها تتكون من ضباط شرطة ومدنيين. وعقب هذه المواجهات الخطيرة، قرر عدد من ضباط الشرطة ذوي الأصول الشرقية الانضمام إلى قوات الدفاع الوطنية واللجوء إلى مركز التدريب التابع لتلك القوات في ميتينارو الواقعة شرقي ديلي.

٨ - وبناء على هذه الخلفية، قام الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء ألكاتيري ورئيس البرلمان الوطني بتوجيه رسالة إليّ في ٢٤ أيار/مايو يبلغوني فيها أن جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية الشعبية طلبت من حكومات أستراليا ونيوزيلندا وماليزيا والبرتغال المساعدة

بإرسال قوات شرطة وقوات عسكرية بشكل عاجل. وفي اليوم نفسه، بعثت برسالة إلى مجلس الأمن أناشد فيها أعضاء المجلس أن يوافقوا على طلب حكومة تيمور - ليشتي بتوفير المساعدة التي طلبتها الحكومة (S/2006/319).

٩ - وفي ٢٥ أيار/مايو، قام أفراد من القوات المسلحة (قوات الدفاع الوطنية)، ترافقهم عناصر من الشرطة وعناصر مدنية متعاطفة معهم، بشن هجوم مسلح على مقر الشرطة الوطنية وعلى مقر الشرطة في منطقة ديلي. وبموافقة ممثلي الخاص، سوكيهيرو هاسيغاوا، اتصل كبير مستشاري التدريب العسكري التابع لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بقائد القوات العميد روك يطلب منه أن يحث القوات المسلحة على التوقف عن إطلاق النار توفقاً تاماً. وحينئذ تفاوض كبير مستشاري التدريب العسكري وكبير مستشاري تدريب الشرطة التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي مع قائد القوات المسلحة وتوصلاً إلى اتفاق يُسمح بموجبه لضباط الشرطة بمغادرة مقر الشرطة تحت رعاية الأمم المتحدة، على أن يلقوا سلاحهم أولاً. وبعد أن فعلوا ذلك خرجوا يرافقهم مستشارون للتدريب العسكري وتدريب الشرطة تابعون لمكتب الأمم المتحدة غير أنهم ما إن خرجوا حتى بدأ جنود من القوات المسلحة بإطلاق النار عليهم فقتلوا ثمانية من ضباط الشرطة وجرحوا أكثر من ٢٥ من المجموعة، بمن فيهم اثنان من مستشاري تدريب الشرطة التابعين لمكتب الأمم المتحدة.

١٠ - وفي يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو، وجهت أستراليا والبرتغال ونيوزيلندا رسالتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ تفيد بأنهم سيرسلون قوات دفاعية وأمنية إلى تيمور - ليشتي لمساعدتها في إعادة الاستقرار، حسب طلب حكومة تيمور - ليشتي. وكذلك، قررت في ٢٥ أيار/مايو تعيين إيان مارتين مبعوثاً خاصاً لي لإجراء تقييم للحالة في تيمور - ليشتي، وتسهيل الحوار بين مختلف الأطراف. وفي ٢٦ أيار/مايو، قامت القوات الدولية الوافدة بتأمين المطار وغيره من المرافق الهامة، بما فيها مجمع مكتب الأمم المتحدة، الذي لجأ إليه عدد كبير من التيموريين. ولكن، في أعقاب التفكك الكامل للشرطة الوطنية في ديلي الذي حدث خلال اليومين السابقين انتشرت الفوضى وانعدم القانون والنظام في جميع أنحاء المدينة. وقامت مجموعات منظمة من الشباب والعصابات الإجرامية بارتكاب أعمال الحرق والنهب. ولجأ عشرات الآلاف من سكان ديلي إلى الكنائس والأماكن العامة الأخرى، بينما فرّ آلاف آخرون إلى المقاطعات.

١١ - وفي بيان رئاسي صدر إثر اجتماع عقده مجلس الدولة يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو، أعلن الرئيس غوسماو أنه تولّى المسؤولية عن الدفاع والأمن الوطنيين بوصفه القائد الأعلى

للقوات المسلحة. وفي ١ حزيران/يونيه، وإثر اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، أعلن رئيس الوزراء ألكاتيري أنه استجابة لطلب من الرئيس غوسماو استقال وزير الدفاع والداخلية من منصبهما.

١٢ - وفي اليوم نفسه، ترأس الرئيس غوسماو اجتماعا للمجلس الأعلى للدفاع والأمن لمناقشة خطة عمل لتنفيذ تدابير الطوارئ التي كان قد أعلنها في بيانه الصادر في ٣٠ أيار/مايو. وخطة العمل هذه تحدد بالتفصيل مسؤوليات كل من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومجلس الوزراء المعني بالأزمة في التعامل مع حالة الطوارئ. وعملا بخطة العمل قامت القوات المسلحة بتدقيق الأسلحة في بوكاو ومونتيناو وهيرا وتاسي تولو في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه. وكشف التدقيق، الذي جرى تحت إشراف مستشاري التدريب العسكري التابعين للمكتب وممثلين للقوات الدولية، عن أسلحة موجودة في ترسانة القوات المسلحة غير مسجلة في قوائم الجرد وأسلحة غير موجودة ولكنها مسجلة في القوائم.

١٣ - وفي هذه الأثناء، واصل مبعوثي الخاص جهوده لتقييم الحالة مباشرة والعمل من أجل تعزيز المصالحة. وخلال زيارته لتي مور - ليشتي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه التقى بمجموعة كبيرة متنوعة من المحاورين الوطنيين والدوليين. وقام أيضا بزيارة بعض ممن لهم علاقة مباشرة بالنزاع المسلح. ووفقا لقرار صادر من مجلس الدولة، رافق ممثلي الخاص أيضا وزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا، الذي تولى أيضا مسؤولية وزارة الدفاع، في لقائه مع مقدمي العريضة والرائد رينادو فضلا عن قادة القوات المسلحة بهدف تعزيز المصالحة.

١٤ - وبعد مقابلة تمت مع الرئيس غوسماو في ١٥ حزيران/يونيه، بدأ الرائد رينادو وأفراد من جماعته بتسليم الأسلحة إلى القوات الدولية في احتفال رسمي عُقد يوم ١٦ حزيران/يونيه في موبيسي. وفي ١٩ حزيران/يونيه، قام الوزير راموس - هورتا بإبلاغ رسالة من الرئيس غوسماو إلى مجموعة من المدنيين بقيادة مقاتل سابق من القوات المسلحة، يُدعى فينسانت دي كونسيكاو، المعروف أيضا باسم رايلوس، مفادها أن على المجموعة أن تسلّم أسلحتها. وأعلن قادة المجموعة، في إعلان عام صدر في اليوم نفسه، أنهم تسلّموا أسلحتهم في أوائل أيار/مايو بناء على أوامر من رئيس الوزراء ألكاتيري ووزير الداخلية السابق لوباتو مع تعليمات باستعمالها ضد الخصوم السياسيين. وقالوا إنهم لن يسلموا أسلحتهم إلا إذا أُلقي القبض على رئيس الوزراء وحوكم في محكمة دولية. وفي اليوم التالي، أصدر مكتب رئيس

الوزراء بيانا صحفيا نفى فيه هذه المزاعم. وفي اليوم نفسه، أصدر مكتب المدعي العام أمرا بتوقيف وزير الداخلية السابق بدعوى ضلوعه في عملية توزيع الأسلحة على المدنيين.

١٥ - وفي مساء ذلك اليوم، أرسل الرئيس غوسماو رسالة إلى رئيس الوزراء يخبره فيها أن الأدلة التي تثبت تورطه في توزيع الأسلحة تقتضي استقالته أو إعفائه من منصبه. وعقد مجلس الدولة اجتماعا في ٢١ حزيران/يونيه لمعالجة المسألة، ولكن الاجتماع لم يتوصل إلى قرار حاسم بل انتهى بطلب من رئيس الوزراء بإعطائه مزيدا من الوقت للتشاور مع حزبه. وفي اليوم نفسه، أعلن الرئيس في رسالة أذيعت على الأمة، أنه يعتزم تقديم استقالته إلى البرلمان في ٢٣ حزيران/يونيه إن لم يقبل رئيس الوزراء مسؤوليته عن الأزمة الحالية ويقدم استقالته.

١٦ - إلا أنه في ٢٢ حزيران/يونيه، كررت اللجنة المركزية لحزب الجبهة الثورية الإعراب عن دعمها لرئيس الوزراء ألكاتيري. ورداً على تعبير حزب الجبهة الثورية عن دعمه لرئيس الوزراء، أعلن الوزير راموس - هورتا وعدد من الوزراء والمسؤولين الآخرين استقالتهم في يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه.

١٧ - وأعلن رئيس الوزراء ألكاتيري في بيان عام صدر يوم ٢٦ حزيران/يونيه أنه مستعد لتقديم استقالته كرئيس للوزراء لتفادي استقالة رئيس الجمهورية. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أصدر مكتب الرئيس بيانا أذاعته وسائط الإعلام أشار إلى أن الرئيس غوسماو تلقى من رئيس الوزراء خطاب استقالته وأبلغه أن الاستقالة تعتبر نافذة على الفور. وفي اليوم نفسه، عاد مبعوثي الخاص إلى تيمور - ليشتي ليقود بعثة التقييم (انظر الفرع رابعا أدناه) وليواصل مساعيه الحميدة نيابة عني.

١٨ - وبموجب الدستور، فإن استقالة رئيس الوزراء تؤدي بشكل تلقائي إلى حل الحكومة بأسرها، رغم بقاء الوزراء في مناصبهم حتى أداء الحكومة الجديدة اليمين. ثم يحق لحزب الأغلبية في البرلمان اقتراح رئيس وزراء جديد، ليقوم بتشكيل حكومة جديدة. ومع ذلك فقد رفض الرئيس غوسماو في البداية قبول اقتراح من الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتلين)، مشيراً إلى أن القيادة الحالية للجبهة تفتقر إلى الشرعية، إذ أنها انتخبت أثناء مؤتمر الحزب الذي انعقد في شهر أيار/مايو بواسطة رفع الأيدي عوضاً عن الاقتراع السري، حسب ما ينص عليه قانون الأحزاب السياسية (رقم ٣/٢٠٠٤). ودعا الحزب إلى عقد مؤتمر استثنائي لانتخاب زعماء جدد في غضون شهر واحد، وهدد أنه في حالة عدم القيام بذلك سيقوم بحل البرلمان وتعيين حكومة مؤقتة وطلب إجراء انتخابات مبكرة.

١٩ - وقد أسفرت فترة المواجهة بين الرئيس والجبهة الثورية عن زيادة انعدام الأمن في ديلي. وتدفق الآلاف من المتظاهرين، معظمهم من المقاطعات الغربية، إلى ديلي للمطالبة

باستقالة رئيس الوزراء. وفي غضون ذلك، تجمع عدة آلاف من مؤيدي الجبهة الثورية، ومعظمهم من المقاطعات الشرقية، خارج العاصمة، للمطالبة بحقهم في التظاهر دعماً لحزبهم. وألقى رئيس الوزراء السابق ألكاتيري كلمة أمام مؤيدي الجبهة الثورية خارج ديلي، وأدت إذاعة جزء من كلمته على شاشة التلفزيون إلى اندلاع مظاهرات الاحتجاج بالشوارع لساعات عديدة وحرقت المنازل في المدينة. وتمكنت القوات الدولية من تهدئة الأوضاع، وعاد المتظاهرون المعارضون لألكاتيري إلى مقاطعاتهم، ودخل المتظاهرون المناصرون للجبهة الثورية إلى ديلي، حيث تمّت المحافظة على النظام وتجنب المزيد من العنف، ويعود ذلك جزئياً إلى الإجراءات التي اتخذها قادتهم وكذلك إلى عملية رئيسية وناجحة قامت بها القوات الدولية.

٢٠ - ووافق الرئيس غوسماو في نهاية المطاف على إجراء محادثات مع ممثلي الجبهة الثورية، بعد أن وجه رئيس حزبهم نداء إلى الجمهور لإعادة الأسلحة. ووافقت الجبهة الثورية على مناقشة أهداف الحكومة الانتقالية حسب ما اقترحتها الرئيس، إلى جانب تسمية مرشحين محتملين لمنصب رئيس الوزراء ونائبين لرئيس الوزراء، قبل تقديم أي اقتراح رسمي.

٢١ - وفي ٨ تموز/يوليه، أعلن الرئيس غوسماو، بعد إجراء مشاورات مكثفة مع قيادة الجبهة الثورية وغيرها من الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، أن الوزير راموس - هورتا سيصبح رئيس الوزراء الجديد. وفي ١٠ تموز/يوليه أدى الوزير راموس - هورتا اليمين الدستورية أمام الرئيس إلى جانب نائبين لرئيس الوزراء، ووزير الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك استانسلاو دا سيلفا، ووزير الصحة، روي أراوجو. وفي ١٤ تموز/يوليه، تم الإعلان عن تشكيل مجلس الوزراء الجديد. وأعيد تعيين معظم أعضائه في مناصبهم السابقة. وانضم "إصلاحيان" من الجبهة الثورية إلى مجلس الوزراء لأول مرة، وكان أحدهما غوسيه لويس غوتيريس، الممثل الدائم الحالي لتي مور - ليشتي لدى الأمم المتحدة، والذي خلف الوزير راموس - هورتا في منصب وزير الخارجية. وكان الوزراء الأربعة الجدد الآخرون نواباً للوزراء في نفس الوزارات في ظل الحكومة السابقة.

٢٢ - وبناء على هذا الحل الوسط السياسي، ستقوم الحكومة الجديدة بأداء مهامها لمدة تسعة أشهر قبل إجراء أول انتخابات برلمانية بعد الاستقلال. وقد سعى رئيس الوزراء راموس - هورتا، في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه يوم ١٠ تموز/يوليه وفي بيانات عامة لاحقة، إلى احتضان فئات معينة، مثل الكنيسة والمجتمع المدني، التي شعرت بأنها مستبعدة من قبل الحكومة السابقة، وتعهد بإيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الشباب وقدامى المحاربين بالمقاومة. وستتمثل إحدى مهام الحكومة الرئيسية في تعزيز الحالة الأمنية الهشة. ولا تزال عناصر عديدة من تلك التي أثارت الأزمة الأصلية قائمة، بما في ذلك التنافر داخل قوات

الدفاع والشرطة وفيما بينها فضلا عن الاحتكاكات بين شرق البلد وغربه، بينما أدت الأزمة ذاتها إلى ظهور مصادر محتملة جديدة لعدم الاستقرار، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من الأسلحة التي بحوزة المدنيين، وعشرات الآلاف من المشردين، والأعداد الكبيرة من الساحطين في صفوف قوات الأمن، والذين لم يعد الكثير منهم مندجما في الهيكل القيادي. وقد التزم كل من رئيس الوزراء راموس - هورتا والرئيس غوسماو بتحقيق المصالحة دون التضحية بالمساءلة عن الجرائم المرتكبة أثناء الأشهر الماضية. وقد ذكر بعض أعضاء المعارضة، وليس جميعهم، أنهم على استعداد لتبرئة الحكومة الجديدة لعدم توفر الأدلة الكافية لإدانتها، غير أن قادة المعارضة صرحوا أيضا بأنهم سيستأنفون مظاهرةاتهم في حالة عدم محاكمة رئيس الوزراء السابق ألكاتيري.

٢٣ - واستمرت تيمور - ليشتي واندونيسيا في إقامة علاقات ودية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأغلقت الحكومة الإندونيسية حدودها في أواخر أيار/مايو في أوج أعمال العنف، وأجلت نحو ١٤٠٠ مواطن إندونيسي من ديلي بدون وقوع أي حوادث. وفي ٨ حزيران/يونيه، وافقت الحكومة الإندونيسية على منح مبلغ ٧٠٠.٠٠٠ دولار كمساعدة إنسانية لتيمور - ليشتي. وفي ١٧ حزيران/يونيه، التقى الرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو والرئيس غوسماو، بناء على اقتراح الرئيس غوسماو، في بالي، بإندونيسيا لمناقشة الأوضاع في تيمور - ليشتي. وفي أعقاب الاجتماع، تمت إعادة افتتاح نقطي عبور على الحدود للسماح للإندونيسيين وغير التيموريين الذين يحملون تأشيرات إندونيسية لدخول تيمور الغربية. وفي ١٣ تموز/يوليه، أعادت إندونيسيا فتح حدودها بالكامل مع تيمور - ليشتي، وذلك أثناء تشكيل الحكومة الجديدة في تيمور - ليشتي.

## باء - لجنة مستقلة خاصة للتحقيق في تيمور - ليشتي

٢٤ - دعت حكومة تيمور - ليشتي، في رسالة موجهة إليّ من الوزير راموس - هورتا ومؤرخة ٨ حزيران/يونيه (S/2006/391، المرفق)، الأمم المتحدة إلى "إنشاء لجنة مستقلة خاصة للتحقيق"، بغية "استعراض الحوادث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو وغيرها من الأحداث أو المسائل ذات الصلة التي أسهمت في نشوب الأزمة". وردا على ذلك، طلبت، في ١٢ حزيران/يونيه، من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الاضطلاع بالدور الرائد في إنشاء هذه اللجنة، كما أبلغت مجلس الأمن بذلك في ١٣ حزيران/يونيه. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، بعثت رسالة كتابية إلى الرئيس غوسماو لإبلاغه بتعيين باولو سيرجيو بينهيرو من البرازيل وزيلدا هولتزمان من جنوب أفريقيا ورالف زاكلن من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في اللجنة المستقلة الخاصة

للتحقيق في تيمور - ليشتي. وتشمل ولاية اللجنة توضيح المسؤولية عن الأحداث وتقديم توصيات بشأن التدابير اللازمة لكفالة المساءلة عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يُزعم ارتكابها أثناء تلك الفترة. وستقدم اللجنة التي بدأت أعمالها في تموز/يوليه تقريراً إلى بشأن نتائجها، عن طريق مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وإلى البرلمان الوطني لتيمور - ليشتي خلال ثلاثة أشهر من نشرها في تيمور - ليشتي، بحلول ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٢٥ - واستجابة لطلب مؤرخ ٥ حزيران/يونيه من ممثلي الخاص للتحقيق في الحادث الذي وقع يوم ٢٥ أيار/مايو وأصيب فيه اثنان من مستشاري تدريب الشرطة بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بجراح وقتل فيه تسعة ضباط من شرطة تيمور - ليشتي الوطنية، أبلغه الوزير راموس - هورتا، في رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه (S/2006/411، المرفق)، بأن مكتب المدعي العام قد شرع في التحقيق في الحادثة، وطلب الوزير من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي "أن يقدم أي إفادات أو سجلات تشريح وأي أدلة مادية أخرى إلى مكتب المدعي العام"، وطلب "موارد بشرية ومادية إضافية لتمكين مكتب المدعي العام من إجراء تحقيقاته" في الحادث الذي وقع في ٢٥ أيار/مايو والحوادث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل.

## جيم - الحالة الإنسانية

٢٦ - وكما أشير أعلاه، أسفرت الأزمة السياسية والأمنية عن تشريد حوالي ثلثي سكان ديلي نتيجة للخوف على سلامتهم والتدمير الكبير الذي لحق بالمنازل الخاصة. وحتى منتصف تموز/يوليه، كان هناك ٧٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين يتلقون المساعدات الغذائية في ٦٢ مخيماً مؤقتاً متناثرين في جميع أرجاء مدينة ديلي، بينما هرب نحو ٨٠ ٠٠٠ نسمة إلى الريف حيث وجدوا المأوى لدى بعض العائلات المضيفة وفي عدد صغير من المخيمات. وفي ديلي، يعود الرجال غالباً إلى منازلهم أثناء النهار لحماية مقتنياتهم من النهب والحريق، ثم يلتحقون بأسرهم في المخيمات ليلاً. ومعظم الذين يعملون، مثل موظفي الخدمة المدنية أو الموظفين بالمنظمات الدولية، واصلوا العمل أثناء النهار.

٢٧ - ومنذ بداية الأزمة، اضطلع فريق المساعدة الإنسانية المشترك بين الوكالات، الذي ترأسه وزير العمل وإعادة الإحراق المجتمعي، أرسينيو بانو، بمسؤولية تنسيق المساعدة استجابة للحالة الإنسانية المتدهورة الأمر الذي يُعد مثالا على التعاون الجيد بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية. ورغم أن الأزمة السياسية، التي أدت إلى استقالة عدد من مسؤولي الحكومة في أواخر حزيران/يونيه (انظر الفقرتين ١٦ و ١٧ أعلاه)،

قد نالت من قدرة الحكومة على توفير المساعدة الإنسانية الحيوية، فقد استمرت عملية تلبية الاحتياجات الأساسية للمشردين في ديلي، بدعم من المنظمات الإنسانية الدولية، تحت قيادة الوزير بانو. وعلاوة على ذلك، أدت التحسينات المدخلة على المأوى والتغذية اليومية، إلى جانب توفير الخدمات الصحية والمياه والتصحاح، إلى الوقاية من انتشار أي أوبئة رئيسية بالمخيمات التي تأوي المشردين داخليا في ديلي. وفي باقي أنحاء البلد، اعتمد الذين فرّوا من ديلي وعادوا إلى مقاطعاتهم الأصلية أساسا على المساعدة التي تقدمها لهم المجتمعات المحلية المضيفة. وعلاوة على التقييم المشترك بين الوكالات الذي أشار إلى الأغذية كأهم الاحتياجات الرئيسية بالمقاطعات، فقد تولّت وكالات المعونة الإنسانية توفير المكملات التغذوية بالإضافة إلى المساعدة الغذائية التي تقدمها الحكومة.

٢٨ - ونظرا إلى تردّي الحالة الأمنية، قام فين ريسك - نيلسون، منسق الأمم المتحدة المقيم، الذي تولى مهام منصبه في ديلي في ٧ حزيران/يونيه، بالاضطلاع أيضا في ٨ حزيران/يونيه بدور منسق الشؤون الإنسانية. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أصدر منسق الشؤون الإنسانية نداء عاجلا مشتركا بين الوكالات لتأمين مبلغ ١٩,٦ مليون دولار لكفالة توافر ما يكفي من الموارد لتأمين الاحتياجات الإنسانية الأساسية لغاية منتصف شهر أيلول/سبتمبر. وحتى ١٦ تموز/يوليه، تعهد المجتمع الدولي بالتبرع أو تبرع فعلا بما مجموعه ١٨,٣ مليون دولار. ويجري النظر حاليا في إصدار نداء آخر لجمع مبلغ يغطي احتياجات ما تبقى من العام.

### ثالثا - الأسباب الكامنة وراء الأزمة

٢٩ - تتفق الأغلبية الساحقة في الرأي على أن ما جرى من أحداث في الشهور الثلاثة الماضية يشكل أكثر من أزمة سياسية قصيرة الأجل وأن الوضع لم يحسم بمجرد تغيير الحكومة. فتغيير الحكومة ترك المظالم التي تسببت في نشوب الأزمة دون حل إلى حد كبير، في الوقت الذي يسود فيه إدراك على نطاق واسع بأن هناك مشاكل عميقة الجذور تكمن وراء الأزمة ولا بد من تحديد هذه المشاكل تحديدا واضحا وإيجاد حل لها لكيلا تكرر تيمور - ليشتي التجارب المؤلمة التي مرت بها في الشهور الأخيرة. وفي الكلمتين اللتين ألقى بهما الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء الجديد، راموس - هورتا، وبقا تسلمت الحكومة الجديدة زمام السلطة في تموز/يوليه، حددا شتى الأسباب الكامنة وراء الأزمة كفشل الحكومة في التواصل مع الشعب، وجروح الماضي التي لم تلتئم وارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب. فالأزمة معقدة ولها أبعاد سياسية ومؤسسية وتاريخية واجتماعية واقتصادية. وحل الأزمة

السياسية يتيح مجرد فرصة للتعامل مع المظالم والمسائل الأطول أجلا التي تسببت في نشوب الأزمة.

٣٠ - ويتطلب التقييم المتوازن لأسباب الأزمة أيضا الإقرار بما أحرز من تقدم منذ عام ١٩٩٩، ولا سيما في مجال إقامة المؤسسات وبناء القدرات لإدارة تلك المؤسسات. ورغم أن فشل المؤسسات أسهم إسهاما مباشرا في نشوب الأزمة، فإن أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية كان شديد التفاوت، ويتراوح بين الأداء الجيد المثير للإعجاب والأداء الضعيف للغاية.

٣١ - ولقد خلّف الماضي بصمات عميقة على تيمور - ليشتي اليوم. ورغم أن أفضل ما اشتهر به شعب تيمور - ليشتي في العالم الخارجي كان مقاومته للاحتلال الأجنبي طوال فترة ٢٤ عاما توجهها بتصويت أغليته الساحقة على الاستقلال في عام ١٩٩٩ في وجه حملة ترويع هائلة، فإن التركة التي خلفتها تلك السنوات كانت مزيجا من عناصر متفاوتة. فغالبا ما تجد فجوة في التفاهم (بما في ذلك من حيث الخلفية التعليمية واللغة) تفصل بين أولئك الذين أمضوا تلك السنوات مقاتلين في صفوف المقاومة، وأولئك الذين كانوا يعيشون في البلدات والقرى التي كانت تحتلها إندونيسيا، وأولئك الذين أمضوا سنوات الاحتلال في المنفى. واحتمال أن تجد فجوة بين جيلين ناجمة عن نزاع استمر لأكثر من جيل ومر بعدة مراحل متميزة تفصل بين المحاربين القدماء والشباب هو بقوة احتمال أن تجد هذين الجيلين يوحد بينهما إحساس مشترك بالإقصاء. وقد أورثت عواقب أعمال العنف الناجمة عن التراعات السياسية في الماضي بين أهالي تيمور إحساسا عميق الجذور بالخوف من أي شكل من أشكال النزاع السياسي. وحقيقة أن المقاومة كانت منقسمة بين المناطق وكانت تعمل بصورة سرية طوال الجزء الأكبر من وجودها غالبا ما تحجب الإسهامات الحقيقية في القضية لأفراد معينين ومناطق بعينها. والحزب الوحيد الذي هيمن على السياسة منذ انتخابات عام ٢٠٠١، أي الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية، يستند في مطالبته بأن يكون الحزب الحاكم على موقفه بأنه أول من نادى بالاستقلال وقدم خدماته في السابق لقضية المناداة بالاستقلال بقدر ما يستند إلى برنامجه الحالي. ويرى البعض بأن البعد الطائفي للأزمة، استنادا إلى التراعات القديمة بين الشرقيين والغربيين في القوات المسلحة وقوات الشرطة وفي أحياء ديلي، يعكس جزئيا فشل القيادة السياسية في الحفاظ على الإحساس بالهوية الوطنية الذي تكفل باستقلال تيمور - ليشتي.

٣٢ - والبعدان السياسي والمؤسسي للأزمة مترابطان ترابطا محكما. فاختلال توازن القوى بين مؤسسات الدولة الذي سمح للسلطة التنفيذية بأن تعمل من غير كثير من الضوابط له

حذور سياسية ومؤسسية، فضلا عن جذوره الدستورية. فالنقاد يتهمون الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية باستخدام غلبة موقفها في البرلمان وجهازها السياسي المتفوق لتضييق المجال المتاح للنقاش السياسي أو لتحديها، بما في ذلك في إطار الحزب نفسه. لذا، فإن استخدام الحزب لأغلبيته الساحقة في البرلمان وضعف المعارضة الصغيرة والمنقسمة على نفسها يعينان أن البرلمان لا ينظر إليه غالبا بأنه جهاز مؤثر في الحد من تجاوزات السلطة التنفيذية. أما خارج البرلمان، فالعداء مستحكم بين الحزب الحاكم من جهة، والكنيسة وأكثرية المجتمع المدني من جهة أخرى. كما توجه اتهامات إلى السلطة التنفيذية بأنها تعمل على تسييس الجهاز الحكومي أو أنها تحاول تسييسه، ولا سيما المؤسسات التي هي في صلب الأزمة، مثل القوات المسلحة التيمورية (قوات الدفاع الوطنية) والشرطة الوطنية التيمورية، والوزارتان المسؤولتان عن إدارتهما والإشراف عليهما، وهما وزارتا الداخلية والدفاع.

٣٣ - إن تطوير معايير الحكم، مثل حياد الخدمة المدنية، ومحاسبة الوزراء في الحكومة ووضع إجراءات داخلية، بما في ذلك القوانين التأديبية، يحتاج إلى وقت في دولة جديدة، ولكنه تعرض أيضا للعراقيل من جراء تسييس عملية اتخاذ القرارات وتركيزها في مكان واحد. وبرز بشكل خاص غياب الأطر التنظيمية الشاملة في القطاع الأمني وألحق به الضرر، حيث كان هناك غياب كامل لسياسة دفاعية وطنية شاملة، وللتشريعات، وليبانات توضح مهام المؤسسات ولخطط التنمية، فضلا عن غياب آليات وإجراءات التنسيق بين قوات الأمن. والعجز في القدرات في مجالات التنظيم والإدارة وصنع السياسات مثلا كان يواكبه بقاء قدرات دون استخدام، ولا سيما على الصعيد المحلي، وفي أوساط الشباب والنساء والزعماء التقليديين والمستوى المتوسط من المديرين وأصحاب المهارات التقنية. وارتبط هذا الفشل في استخدام القدرات المتاحة، وتركيز السلطة والموارد في ديلي، بالاستخدام الحصري للغة البرتغالية في معظم الوزارات وبنظام الرقابة المالية المفرط في المركزية.

٣٤ - ورغم أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الأزمة الراهنة هي أسباب سياسية ومؤسسية، فإن الفقر أسهم أيضا في خلق الأزمة، مع ما يرتبط بالفقر من حرمان، فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة في المناطق الحضرية وانعدام أي فرص للمشاركة الحقيقية وللعمل في المستقبل المنظور، وخاصة للشباب. وتعد تيمور - ليشتي من أكثر البلدان فقرا في العالم. وقد أصيب الاقتصاد غير القائم على النفط بالركود بعد عامين من النمو خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ولكنه كان نموا غير كاف لتعويض انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بـ ٣٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وقد ظل الناتج المحلي الإجمالي الفردي في القطاع غير النفطي ينخفض في كل عام منذئذ، ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض لنهاية عام ٢٠٠٧. ولا تزال المؤشرات الاجتماعية ضعيفة: فمعدل النمو السكاني بلغ أعلى مستوياته في المنطقة،

وازداد عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، ولا يزال معدل وفيات الأطفال الرضع، رغم ما طرأ عليه من تحسن، مرتفعاً بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة. والبلد لا ينتج ما يكفي من المواد الغذائية لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الاستهلاكية للسكان فيه، ويقدر بأن قرابة ٣٥٠.٠٠٠ نسمة يعانون من نقص مزمن في المواد الغذائية، مما يسهم في ارتفاع معدلات سوء التغذية المزمن والموسمي. كما أخذت مخنة شرائح معينة من السكان في التفاقم: فأوجه التفاوت بين الجنسين في مجالي التعليم والغذاء آخذة في الاتساع، والفرص المتاحة للشباب في المناطق الحضرية محدودة على وجه الخصوص بسبب انعدام النمو الاقتصادي، وقد بلغ معدل البطالة في صفوف الشباب في المناطق الحضرية ٤٤ في المائة.

٣٥ - ورغم أن إنتاج النفط والغاز بدأ يغير التوقعات الاقتصادية في تيمور - ليشتي، فإن هذا القطاع لن يوفر مباشرة فرص عمل كثيرة. إذ إن تحويل الثروة النفطية إلى تنمية شاملة سوف يتوقف على الاستمرار في الإنفاق العام على الفقراء والاستثمار الذي يخدم مصالحهم وعلى وضع برامج يديرها القطاع العام إدارة حسنة بهدف توفير خدمات اجتماعية أساسية جيدة، وخصوصاً التركيز على الجماعات المهمشة والمعرضة للأذى، فضلاً عن توفير فرص للعمل. وكانت حصة القطاعات المرتبطة بالإنتاج تشكل نسبة ٩,٧ في المائة فقط من مجموع الاعتمادات المخصصة للقطاعات في الميزانية خلال الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، واستناداً إلى التوقعات الحالية، فإن هذه النسبة لن تتغير لغاية عام ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠. وفي هذا الخصوص، تكتسي السياسات المعتمدة والاستثمارات العامة في قطاع الزراعة الذي يعمل فيه نحو ثلاثة أرباع اليد العاملة ولكنه لا يدر سوى خمس الناتج المحلي الإجمالي أهمية بالغة.

## رابعا - بعثة التقييم

٣٦ - في ١١ حزيران/يونيه، بعث رئيس تيمور - ليشتي، ورئيس البرلمان الوطني ورئيس الوزراء برسالة (S/2006/383، المرفق) طلبوا إلي فيها أن أقترح على مجلس الأمن "أن يشكل فوراً قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي للحفاظ على القانون والأمن واسترداد ثقة الشعب، وذلك إلى حين الانتهاء من إعادة تنظيم الشرطة الوطنية التيمورية وإعادة هيكلتها لكي تتمكن من العمل كجهاز مستقل ومهني لإنفاذ القانون". وجاء في الرسالة "ولا غنى عن بعثة قوية للأمم المتحدة من الشرطة والعسكريين والمدنيين لتساعد شعب تيمور - ليشتي في تعزيز السلام والحرية اللذين حققهما بشق الأنفس". وأشار وزير الخارجية في بيان نُلي في غيابه أمام مجلس الأمن في ١٣ حزيران/يونيه، إلى نية الحكومة إجراء مناقشات تفصيلية مع الأمم المتحدة بشأن البعثة الجديدة في المستقبل الفوري، وأكد أن المحور

الرئيسي للبعثة سيكون "صون بيئة آمنة تقوم، من بين أمور أخرى، على تواجد عسكري متعدد الجنسيات، وقوة شرطة تابعة للأمم المتحدة، وانتخابات رئاسية وبرلمانية تنظمها الأمم المتحدة وتديرها وتشرف على إجرائها، واستحداث مناصب لمستشارين مدنيين رئيسيين، ينضم بعضهم إلى الإدارة الحكومية إلى جانب مناصب بناء القدرات، لكي يتسنى تعزيز مؤسسات الدولة بالإضافة إلى المجتمع المدني" (انظر S/PV.5457).

٣٧ - وفي الرسائل المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه التي بعثت بها ردا على رسائل الزعامة التيمورية أشرت إلى أنني حزين أشد الحزن بسبب الظروف التي دفعت الحكومة إلى طلب بعثة متابعة معززة، ووافقت على أن الأمر يستحق أشد الاهتمام. وإدراكا من هذا الأمر، ونتيجة لتردي الحالة، كان لا بد من تعديل التوصيات الواردة في تقرير السابغ (S/2006/251، الفقرات ٥٢-٥٤)، وأبلغت الزعماء التيموريين بأني طلبت إلى مبعوثي الخاص أن يتأس بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى تيمور - ليشتي. وستقوم البعثة، بالتشاور مع حكومة تيمور - ليشتي، بتحديد نطاق المهام التي ستتولاها في أنسب صورة بعثة بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ووضع توصيات جديدة بشأن تواجد الأمم المتحدة في المستقبل، وفق ما طلبه المجلس في قراره ١٦٩٠ (٢٠٠٦).

٣٨ - وأثناء قيام البعثة بتقييمها أجرت مشاورات مع قطاع واسع من أصحاب المصلحة التيموريين والدوليين في ديلي وفي أنحاء البلد، بما في ذلك الرئيس غوسماو ووزراء ومسؤولون في الحكومة، ومع أحزاب سياسية وزعماء دينيين، ومجموعات من المجتمع المدني (بما في ذلك مجموعات نسائية وشبابية)، ومع القوات الدولية في الميدان، وممثلي هيئات دولية وإقليمية، والمناخين والسلك الدبلوماسي. وكان المنسق المقيم للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية عضوا أساسيا في بعثة التقييم التي اعتمدت أيضا على المعارف المؤسسة للمنظمة بفضل تواجدها السابق في البلد، بما في ذلك معارف مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي والفريق القطري للأمم المتحدة، فضلا عن الأعمال التي قام بها الشركاء الدوليون والشنائون الآخرون.

٣٩ - وواجهت بعثة التقييم عددا من العقبات عند وضع توصيات بشأن نهج شامل متكامل يمكن للأمم المتحدة من خلاله أن تستمر في الاضطلاع بدورها في البلد. أولا، كما أشرت في الفرع ثانيا أعلاه، كانت الحالة السياسية والأمنية في تيمور - ليشتي لا تزال غير مستقرة على الإطلاق أثناء وجود البعثة. ثانيا، كانت المشاورات بين بعثة التقييم والحكومة التي تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة مشاورات محدودة، لأن استقالة رئيس الوزراء الكاتيري وحل الحكومة تزامنا مع وصول

البعثة، بينما لم يعلن عن تشكيل حكومة رئيس الوزراء راموس - هورتا الجديدة إلا بعد مغادرة البعثة. لذلك قد تحتاج بعض التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى مراجعة عند بدء المناقشات مع الحكومة الجديدة واستقرار الحالة ميدانيا.

## خامسا - التزام متواصل ونهج منسق

٤٠ - خلصت بعثة التقييم إلى أن توصياتها بإنشاء بعثة جديدة تستند إلى عدد من المبادئ الرئيسية. أولاً، يتطلب تطوير المؤسسات في أي دولة جديدة خارجة لتوها من صراع موظفين ذوي مهارات، ليس هذا وحسب، بل ويتطلب إنشاء نظم ومعايير مؤسسية وقواعد وقيم تقوم على مبادئ الديمقراطية. وهذه حتما عملية طويلة الأجل. وبالمقابل، فإن أي التزام جديد من المجتمع الدولي بمساعدة البلد في هذه العملية لا بد أن يكون التزاما طويل الأجل. وبالتالي، فإن إنشاء بعثة جديدة لا بد أن يهدف إلى تجديد ولاية البعثة لفترة سنوات، حتى ولو كان سيتم في غضون سحب بعض مكوناتها الأولية أو تقليصها مع تحسن الحالة الأمنية وعقب إجراء الانتخابات. وفضلا عن ذلك، لا بد أن تمتد مساعدة المجتمع الدولي لسنوات عديدة بعد انتهاء البعثة الجديدة، وأن يتواصل الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، ومن شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف. وثانيا، يجب، عند التخطيط للبعثة الجديدة، الاعتراف بالقدر الكبير من النجاح الذي تحقق في تطوير جوانب كثيرة من شؤون الحكم في تيمور - ليشتي؛ وبالتالي من غير الضروري ولا من المستصوب أن تعود بعثة الأمم المتحدة إلى نقطة البداية والدخول بصورة شاملة في جوانب الحكم. وثالثا، جرى التخطيط من قبل لنقل المسؤوليات عن مجالات مختلفة من مجالات الدعم من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها وإلى غيرها من الشركاء في التنمية، ويجري حاليا نقل تلك المسؤوليات، وينبغي ألا تعاد تلك المسؤوليات إلى البعثة الآن، ثم تعاد ثانية مع نهاية ولاية البعثة الجديدة. وأخيرا، والأهم من ذلك كله، وبغض النظر عن التركيز المباشر على القضايا الأمنية، فإن فهم الأسباب الرئيسية للأزمة لا بد أن يؤدي إلى زيادة التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تشمل على وجه الخصوص السكان المهمشين والمحرومين في المناطق الريفية.

٤١ - وهكذا فإن نجاح عملية الانتقال خلال فترة ولاية البعثة وما بعدها لن يتوقف على جهود البعثة الجديدة وحدها، بل على الجهود المشتركة التي تبذلها القيادات والمؤسسات التيمورية، وعلى دعم المجتمع الدولي الأوسع، بتمويل من الموارد الوطنية ومن خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وثمة حاجة إلى عملية انتقال مركزة وإلى إطار للإنعاش طويل

الأجل يكفل تسخير جميع هذه الطاقات. ولدى تيمور - ليشتي حاليا خطة تنمية وطنية ومجموعة من برامج الاستثمار القطاعية تعمل بمثابة إطار للمساعدات الدولية. وكثير من البرامج الحكومية وبرامج الجهات المانحة الموضوعية قبل الأزمة تتصدى للتحديات الرئيسية المتمثلة في الحد من الفقر، وتنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، وتشكل هذه البرامج أساسا متينا للبناء عليها. ومع ذلك، تلزم الحاجة لعملية تفكير لاستخلاص الدروس من التجارب التي نجحت والتجارب التي أخفقت، واستعراض الأولويات الجديدة التي تمخضت عنها الأزمة، ووضع هذه العناصر كعوامل في خطة مشتركة للإنعاش.

٤٢ - ويمكن النظر إلى هذا بوصفه "اتفاقا". بمبادرة تيمورية، بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي، يستلزم إعادة توجيه خطة التنمية الوطنية الحالية وإطار التمويل الخارجي القائم، حسب الاقتضاء، من أجل معالجة الأزمة وأسبابها، وضمان تكملة أنشطة البعثة الجديدة ومواردها بالموارد التي ترصدها الحكومة في ميزانيتها والتنسيق بينهما ومع برامج التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ويتميز الاتفاق بما يلي: (أ) التزام تيموري دولي مشترك؛ (ب) أولويات واضحة؛ (ج) أدوار ومسؤوليات ومسؤوليات واضحة محددة للمؤسسات التيمورية، وللبعثة الجديدة، وللبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف؛ (د) الاشتراك في تخصيص الموارد، بما في ذلك المبالغ المخصصة من الميزانية الخاصة للحكومة، وشركاء التنمية والبعثة الجديدة؛ و (هـ) آليات تنسيق قوية. وقد أوضحت المشاورات بين القيادة التيمورية وممثلي المانحين وجود دعم قوي لهذا النهج.

٤٣ - وقد وضعت بالفعل برامج ذات أولوية مباشرة، إضافة إلى خطة التنمية الوطنية الجارية، وذلك من خلال عملية ميزانية الحكومة، وسيجري في المستقبل القريب مزيد من المشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني والمانحين. ومن المتوقع أن تشمل المجالات ذات الأولوية دعم الانتخابات، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية؛ والمصالحة الوطنية؛ والسلامة العامة، ونزع الأسلحة وبناء قدرات القطاع الأمني؛ وتعزيز الاتصالات مع منظمات المجتمع المدني والمجتمع التيموري بأكمله؛ ودعم العدالة وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ والمساعدات الإنسانية وإعادة بناء المنازل التي دُمرت أثناء أعمال العنف؛ وبرامج لمعالجة توصيل الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه، الإصحاح)؛ وبرامج لإيجاد فرص لأسباب كسب العيش؛ مع إيلاء اهتمام خاص للاستبعاد، والبطالة في أوساط الشباب، وتحقيق نتائج بارزة في المقاطعات. وتشتمل جميع هذه البرامج ذات الأولوية على مجموعة مؤلفة من التمويل الحكومي والتمويل الثنائي والتمويل المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى الدعم، حسب الاقتضاء، المقدم من البعثة الجديدة ومن أسرة الأمم المتحدة الأوسع. ومن الأهمية الحاسمة. يمكن أن يتم تنسيق وثيق يكفل بقاء الأنشطة على المسار، سواء على الجانب

التيموري أو الجانب الدولي من الاتفاق. وتقوم البعثة الجديدة، بناء على طلب الحكومة، وبدعم من البنك الدولي والشركاء الآخرين، بالمساعدة في إنشاء منتدى متعدد القطاعات في ديلي تلتقي فيه جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الاتفاق. ويضم الاتفاق أجهزة الدولة التيمورية، والمجتمع المدني، وممثلي السلك الدبلوماسي والجهات المانحة الدولية، من أجل إجازة البرامج ذات الأولوية الواردة في الاتفاق ورصد التقدم المحرز بانتظام بعد ذلك. ومن المهم ضمان أن تصب البرامج ذات الأولوية المباشرة في عملية التخطيط الإنمائي طويل الأجل التالي للحكومة، التي يُنتظر أن تبدأ في عام ٢٠٠٧.

٤٤ - وسيتيح تحديد الأنشطة ذات الأولوية وأدوار مختلف الشركاء إجراء تحديد واضح لأي ثغرات في المساعدات السياسية والأمنية والإنمائية المطلوبة لبناء السلام المستدام. وضمن هذا الإطار، ينبغي أن تركز البعثة الجديدة تركيزا واضحا على الأولويات المتفق عليها، وأن تقوم في ذات الوقت بالدور الرئيسي في تنسيق جميع المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي.

## سادسا - أولويات البعثة الجديدة

### ألف - المساعي الحميدة والمصالحة على الصعيد السياسي

٤٥ - أثارت الأزمة الراهنة قدرا كبيرا من عدم اليقين إزاء المستقبل السياسي لتيمور - ليشتي، شمل ذلك ما يتعلق بالظروف الخاصة بإجراء الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠٠٧. وتتعلق الشواغل السياسية المباشرة بمدى تمتع الحكومة الجديدة بمقومات البقاء، واحتلال توازن القوى بين حزب الجبهة الثورية الحاكم (فريتلين) والأحزاب السياسية الأخرى، ومدى خضوع الدستور للتفسيرات المختلفة التي تقدمها الأحزاب المتنوعة. وخلصت بعثة التقييم، بعد المشاورات التي أجريت مع مجموعة واسعة من المحاورين التيموريين إلى أن الجهود المبذولة من جانب مبعوثي الخاص ستستلزم متابعة مستمرة في إطار البعثة الجديدة تتخذ شكل تيسير متواصل ومساعد حميدة متواصلة لدعم الحوار السياسي والمصالحة المجتمعية.

٤٦ - ومن الضروري أن تكون الاستراتيجيات الخاصة بمواجهة الوضع الراهن مصحوبة باستراتيجيات تعالج جذور التوتر عبر عملية حوار سياسي ومصالحة داخل المجتمع، تتفق عليها وتحدد الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية. فإذا تركت مصادر التوتر هذه دون علاج، فإن التطلعات المتراكمة منذ زمن بعيد، وعدم وجود آليات شاملة بالقدر الكافي لمعالجتها ستقوض الاستقرار الهش الحالي.

٤٧ - وتخطط الحكومة الجديدة لإجراء حوار وطني شامل واسع النطاق تشارك فيه جميع قطاعات المجتمع بهدف التغلب على الانقسامات على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. بيد أن الأحداث الأخيرة شتت القيادة السياسية وأضعفت قدراتها على توحيد صفوف جميع أصحاب المصلحة في إطار عملية حوار وبناء توافق في الآراء. ولذا تبرز الحاجة إلى أرضية وعملية محيدين يمكن من خلالهما تحديد أخطر الانقسامات المحتملة ومعالجتها. ومن الضروري أن تكون مثل هذه العملية تيمورية في قيادتها وملكيته. والكنيسة بوجه خاص ينظر إليها على نطاق واسع باعتبارها مساهمة رئيسية في تنظيم هذا الحوار.

٤٨ - بيد أن المشاورات مع المحاورين التيموريين أكدت أن الأزمة ولدت رغبة أقوى في أوساط كثير من القادة السياسيين وقادة المجتمعات المحلية في تيمور - ليشتي في أن تقوم الأمم المتحدة بدعم الجهود التيمورية لمواصلة الحوار السياسي والمصالحة المجتمعية، بقدر كبير من الوعي وباحترام كامل للسيادة الوطنية. وستتمكن البعثة الجديدة، من خلال مساعيها الحميدة، وتيسيرها للعملية السياسية، والوساطة إذا اقتضى الأمر، من دعم هذه الجهود الوطنية، وستتمكن من خلال العمل المتواصل مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، من المساعدة في التغلب على الأزمة السياسية والأمنية المستمرة. وينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى تهيئة بيئة سياسية وأمنية ملائمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ولإرساء دعائم سلام وأمن مستدامين. وللقيام بالمساعي الحميدة وبعملية التيسير بفعالية لا بد من رصد التطورات السياسية وتحليلها باستمرار على المستويين الوطني والمحلي.

٤٩ - وفي نطاق مساعيها الحميدة وقيامها بتيسير العملية السياسية، على البعثة الجديدة أن تستفيد من خبرات ودرايات الشركاء لدعم الجهات الفاعلة التيمورية في القيام بتصميم وتنفيذ نهج متكامل للحوار السياسي والمصالحة المجتمعية. ويشمل هذا النهج: (أ) تحديد الموارد المؤسسية القائمة والمحتملة التي يمكن تعيبتها لتعزيز الحوار والمصالحة على المستويين الوطني والمحلي؛ (ب) كفالة المشاركة الشعبية، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب في هذه الآليات؛ (ج) تعميق فهم السكان للقضايا الرئيسية التي تواجه البلد، وإفساح مجال للنقاش، بالتنسيق الوثيق مع مؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية، والكنيسة والمجتمع المدني؛ (د) دعم تطوير آليات المصالحة التي اكتسبت مدلولاً راسخاً في حياة الشعب لكونها قائمة على أعرفهم وفعاليتها المثبتة؛ (هـ) إنشاء آليات يمكن أن تعمل في بيئة محايدة تمكن الأطراف في الصراع من شرح مواقفها، ومعالجة خلافاتها والاشتراك في وضع استراتيجيات لحلها؛ (و) دعم تطوير بناء قدرات المؤسسات الرئيسية وتقييم التقدم المحرز في تعزيز القدرات على تسوية الصراعات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستفادة من مهارات النساء

في صنع السلام وبناء السلام وتعزيز تلك المهارات حتى يتسنى لمن المشاركة في جهود المصالحة المجتمعية والتعافي، بل وفي قيادة تلك الجهود.

## باء - الدعم الانتخابي

٥٠ - طبقا لدستور تيمور ليشتي، يجب أن تجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، وهو موعد انتهاء الولايتين. وكما ورد في تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/533، الفقرة ١٧)، طلبت الحكومة في رسالة موجهة من الوزير المختص بالإدارة الحكومية إلى شعبة المساعدة الانتخابية بالأمانة العامة، مساعدة دولية تتعلق بصياغة التشريع الانتخابي من أجل انتخابات عام ٢٠٠٧ وتوفير خبراء في إدارة الانتخابات وتكنولوجيا المعلومات. واستجابة لذلك الطلب، وكما ورد ذكره في تقرير المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/251، الفقرة ١١)، قدم مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي مستشارا في إدارة الانتخابات، ومستشارا في تكنولوجيا المعلومات، ومستشارا في الصياغة القانونية بعقد قصير الأجل. وعلاوة على ذلك، حسبما يتضح من تقرير المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/24، الفقرة ٢٣)، تم إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة الانتخابية إلى تيمور - ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ من أجل استعراض البيئة الانتخابية في هذا البلد وتحديد المسائل التي تحتاج إلى معالجة لكفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠٠٧. وفي رسائل موجهة من رئيس الوزراء آنذاك الكاتيري (S/2006/39، المرفق)، ووزير الخارجية آنذاك راموس - هورتا (S/2006/157، المرفق)، والرئيس غوسماو (S/2006/230، المرفق)، ومؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير و ٢ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، على التوالي، طلبت الحكومة الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في البلد بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة من أجل كفالة أمور منها إجراء أول انتخابات في مرحلة ما بعد الاستقلال بطريقة حرة ونزيهة. وأخذت بعثة التقييم المتعددة التخصصات في الاعتبار تلك الطلبات وملاحظات بعثة تقييم الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة الانتخابية واستنتاجاتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عند نظرها في نوع المساعدة الانتخابية التي ينبغي تقديمها في إطار البعثة الجديدة. وفي تقرير السابق (S/2006/251، الفقرة ٥٠)، أشرت إلى أن شفافية العملية الانتخابية وإجراء انتخابات عام ٢٠٠٧ بطريقة تتسم بالمصداقية، بمشاركة أقصى عدد من الناخبين التيموريين، سوف يؤثر بشكل مباشر على شرعية نتائج الانتخابات. وقد كُبر التحدي الآن بل أصبح حاسما أكثر.

٥١ - وزادت الأزمة السياسية الراهنة من ضعف الثقة في نزاهة مؤسسات الدولة المعنية وقدراتها، بما في ذلك الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات ولجنة الانتخابات الوطنية. وإذا كانت

الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات قد اكتسبت قدرات كافية لإجراء الانتخابات المحلية، التي أجريت على خمس مراحل في عام ٢٠٠٥، فإن جميع أعضاء الجانب التيموري تقريبا متفوقون على أن المساعدة الدولية ستكون لازمة لإجراء الانتخابات على الصعيد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠١ قد أجريت بدعم كبير من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وعلاوة على ذلك، فخلال الانتخابات المحلية، كانت أحزاب الأقلية وبعض شرائح السكان تعتبر أن الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات، وهي تابعة لوزارة شؤون الإدارة الحكومية، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحزب الحاكم وليست كيانا محايدا. وقد أنشئت لجنة الانتخابات الوطنية بموجب قانون الانتخابات المحلية لتلبية الشرط الدستوري المتمثل في إشراف هيئة انتخابية مستقلة على العملية الانتخابية، لكن التمويل الكافي لم يتوافر لكفالة فعاليتها. ولم يكن أعضاؤها يتقاضون أجرا عن عملهم، ولم يقدم لهم الدعم الإداري المناسب. فضلا عن ذلك، فإن لجنة الانتخابات الوطنية كانت بمثابة هيئة مخصصة انتهى وجودها بعد انتهاء عملية الانتخابات المحلية. وينبغي أن يتاح للجنة الانتخابات الوطنية الجديدة، التي ستنشأ للإشراف على انتخابات عام ٢٠٠٧، تمويل مناسب، وعدد كاف من الموظفين، وأن تتلقى المساعدة التقنية اللازمة، وتُسند إليها ولاية قانونية واضحة لكفالة مصداقية العملية الانتخابية.

٥٢ - وفي تقريره السابق (S/2006/251، الفقرة ٨)، أشرت كذلك إلى شواغل جهات فاعلة سياسية مختلفة بشأن نقص المعلومات المتاحة المتعلقة بعدد من المسائل السياسية الانتخابية، مثل الجدول الزمني للانتخابات والقانون الانتخابي. وأكدت بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية على أهمية إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن المسائل السياسية المتعلقة بالانتخابات قبل صياغة القانون الانتخابي حتى يتسنى كفالة تضمين القانون، قدر الإمكان، وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة التيموريين المعنيين. وفي هذا الصدد، أبلغ وزير شؤون الإدارة الحكومية مكتب الأمم المتحدة وبعثة تقييم الاحتياجات المتعددة التخصصات أن مشروع القانون الانتخابي ينبغي أن يعرض على البرلمان في حينه، حيث يمكن أن تُجرى "مشاورات واسعة النطاق"، حتى يتسنى للرئيس أن يستعرضه ويصدق عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وبناء على ذلك، قدمت الحكومة في مستهل أيار/مايو ٢٠٠٦، مشروع قانونين انتخابيين إلى البرلمان، ينظم أحدهما الانتخابات البرلمانية والآخر الانتخابات الرئاسية. ولم يقدم قانون مستقل لإنشاء لجنة جديدة للانتخابات الوطنية، إلا أن أحكاما تتعلق بإنشاء هذه الهيئة الانتخابية المستقلة أُدرجت في مشروع قانون الانتخابات البرلمانية وفي مشروع قانون الانتخابات الرئاسية. وأعلن البرلمان الوطني، في جلسته العامة المعقودة في ١١ تموز/يوليه أن الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية قد أعادت تقديم

مشروع قانوني للانتخابات، نظرا لأن الدستور التيموري ينص على أن جميع مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان تفقد صلاحيتها عند حل الحكومة التي قدمتها. وفي ١٨ تموز/يوليه، قدمت أحزاب المعارضة بدورها مشاريع قوانين انتخابية لكي ينظر فيها البرلمان. وسيتعين اعتماد القوانين التي تنظم العملية الانتخابية قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وهو ما ينطبق أيضا على أي قانون ينص على إنشاء لجنة جديدة للانتخابات الوطنية، ولا سيما إذا أريد للجنة أن تشرف على عملية تسجيل الناخبين التي يفترض أن تبدأ في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر حتى يتسنى للانتخابات أن تجرى بحلول نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦. ويفترض أن تسهم عملية اختيار أعضاء اللجنة ومكانتهم في زرع الثقة لدى التيموريين بقدرة اللجنة على الإشراف على العملية الانتخابية بصورة تتسم بالكفاءة والاستقلال.

٥٣ - وأجرت بعثة التقييم مشاورات مع جميع الأحزاب السياسية ومع منظمات المجتمع المدني، واستمعت إلى طائفة واسعة من الآراء بشأن توقيت وتسلسل مراحل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وأعرب بعض أعضاء الجانب التيموري عن تفضيلهم إجراء الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البرلمانية، في حين أشار آخرون، ومنهم وزير شؤون الإدارة الحكومية، إلى تفضيلهم إجراء الانتخابات البرلمانية قبل الانتخابات الرئاسية، ولا سيما بالنظر إلى إمكانية الاضطرار إلى إجراء جولة إعادة. وقد تُرَجِّح الاعتبارات الإدارية والمالية كفاءة إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في نفس اليوم. وأثناء وجود بعثة التقييم في تيمور - ليشتي، دعت عدة أطراف فاعلة تيمورية، ومنها الرئيس غوسماو، إلى إجراء انتخابات مبكرة في عام ٢٠٠٦. وكان ثمة قلق من إجراء الانتخابات خلال موسم الأمطار في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى آذار/مارس؛ وأبرزت بعثة التقييم التحديات العديدة القائمة المتعلقة بالأعمال التحضيرية، وخلصت إلى أنه لن يكون من الممكن إجراء انتخابات مبكرة. وتشمل التحديات التي ينبغي معالجتها مسألة البيئة السياسية في مرحلة ما بعد الأزمة التي أحدثت شرخا في مؤسسة الحكم؛ وانعدام ثقة الجمهور الكاملة في العملية الانتخابية التي تديرها الحكومة؛ وهشاشة الظروف والمؤسسات الأمنية؛ والتشرد الداخلي ومناخ الخوف وانعدام الثقة لدى بعض شرائح السكان؛ والافتقار إلى الإطار القانوني لتنظيم العملية الانتخابية والحاجة إلى عملية مشاورات شاملة؛ والاحتياجات المتعلقة بقدرات السلطات الانتخابية وأوجه القصور في ولاياتها؛ ونقص الموارد لدى أحزاب المعارضة السياسية؛ وعدم موثوقية قواعد بيانات تحديد هوية الناخبين والحاجة إلى إصدار بطاقات جديدة للناخبين؛ والافتقار الشديد إلى معلومات محايدة بشأن الانتخابات ومسائل الإدارة المتصلة بها. وأكدت بعثة التقييم للسلطات التيمورية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني على أن اختيار التوقيت المناسب وإجراء استعدادات ومشاورات كافية يمثل خطوات ضرورية لتجاوز هذه التحديات

قبل إجراء انتخابات ذات مصداقية. وستدعو الحاجة كذلك إلى اتخاذ قرار قائم على أكبر قدر ممكن من التوافق في الآراء بشأن تسلسل الانتخابات وتواريخها.

٥٤ - وعلاوة على تقديم الدعم التقني واللوجستي المطلوب للعملية الانتخابية، سيتعين على البعثة الجديدة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين في تيمور - ليشتي، أن تعالج مسألة كيفية تعزيز الثقة السياسية في العملية الانتخابية. وقد تشاورت بعثة التقييم مع الجانب التيموري بشأن أربعة خيارات تتعلق بنطاق المشاركة الممكنة للأمم المتحدة في العملية الانتخابية، وهي: تقديم المساعدة الانتخابية التقنية؛ ومراقبة العملية الانتخابية؛ و"التصديق" على صحة العملية الانتخابية؛ وإجراء الانتخابات تحت إدارة الأمم المتحدة. ولن تسهم إدارة الأمم المتحدة للعملية الانتخابية إلا بشكل محدود في بناء القدرات المحلية المتعلقة بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في المستقبل. وستمثل أفضل البدائل لإتاحة ضمانات قوية تتعلق بتزاهة العملية الانتخابية في "التصديق" الأمم المتحدة على صحة العملية الانتخابية. وإذا ما طلبت الحكومة ذلك، فإن تنفيذه يمكن أن يتسنى عن طريق نشر فريق مصغر تابع للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في نهاية كل مرحلة من العملية الانتخابية من أجل التحقق من إجرائها بشكل مرض. وسيمثل التصديق الإيجابي للفريق على مرحلة ما، على أساس المعايير المرجعية التي ينبغي تحديدها قبل بداية العملية الانتخابية، شرطاً مسبقاً للبدء في المرحلة التالية. وإذا حظي النهج بالقبول، فإن المجالات الانتخابية التالية سوف تخضع لآلية التصديق: (أ) الإطار القانوني؛ (ب) السلطات الانتخابية؛ (ج) تسجيل الناخبين؛ (د) تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين؛ (هـ) فترة الحملة الانتخابية؛ (و) أنشطة يوم الاقتراع؛ (ز) إجراءات إعداد جداول الاقتراع؛ (ح) الفصل في الطعون.

٥٥ - وبالإضافة إلى عملية التصديق هذه، ينبغي تقديم المساعدة التقنية، حسب طلب الحكومة، عن طريق العنصر الانتخابي الجديد في البعثة، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيقوم موظفو الانتخابات التابعون للبعثة بتقديم المساعدة في المجالات المتعلقة بإدارة الانتخابات العامة والمشورة المتعلقة بالسياسات؛ والإطار القانوني (بما في ذلك اللوائح التنظيمية والإجراءات)؛ وتسجيل الناخبين وتكنولوجيا المعلومات؛ والمسائل الجنسانية، بما فيها تعزيز مشاركة النساء على قدم المساواة؛ والتخطيط التنفيذي واللوجستيات؛ والتدريب؛ والعمليات الميدانية. وستقدم المساعدة أساساً من خلال وحدة إقامة العدل التابعة للبعثة، وبالتعاون الوثيق مع عنصر الانتخابات من أجل تعزيز آليات الفصل في المنازعات الانتخابية، والترويج لها على نطاق واسع، حتى يتسنى التعامل مع الشكاوى والطعون والجرائم الانتخابية على نحو شفاف وعاجل. وسيركز البرنامج الإنمائي، الذي ستمول أنشطته من التبرعات، على تدريب المراقبين الوطنيين والدوليين ومندوبي الأحزاب؛ وعمليات

الشراء؛ وتقديم المساعدة لأنشطة التربية الوطنية وتثقيف الناخبين بالتعاون مع اللجنة الجديدة للانتخابات الوطنية وشعبة المساعدة الانتخابية؛ وإتاحة التدريب وتقديم المساعدة المادية إلى الأحزاب السياسية عن طريق إقامة مراكز موارد الأحزاب السياسية حسب الاقتضاء؛ وبناء القدرات على المدى الطويل لما بعد العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٧. وستعين كذلك على كبير موظفي شؤون الانتخابات في البعثة الجديدة والبرنامج الإنمائي كذلك أن ينسقا على نحو وثيق المساعدة الانتخابية الدولية بكامل عناصرها، بما في ذلك المساعدة الآتية من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف، من أجل كفالة اتساق المشورة وتفادي الازدواجية في الجهود.

## جيم - دعم قطاع الأمن

### ١ - لحة عامة

٥٦ - تكمن الإخفاقات المؤسسية في الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي وفي القوات المسلحة لتي مور - ليشتي في صلب الأزمة الأخيرة في البلد. فعقب مغادرة نحو ٦٠٠ فرد، وخاصة من المقاطعات الغربية، من أفراد القوات المسلحة التي يبلغ قوامها ٤٠٠ ١ فرد من ثكناتهم، والمواجهة العنيفة في نيسان/أبريل وأيار/مايو بين الأفراد الباقين من القوة من ناحية والمتمردين من القوات المسلحة التيمورية وأفراد الشرطة والمدنيين من الناحية الأخرى، لم تعد القوات المسلحة التيمورية قوة وطنية تؤدي مهمتها بشكل كامل. وتعرضت أيضا لفقدان ثقة الكثير من التيموريين الذين كانوا يقدرونها من قبل باعتبارها وريثة الجناح المسلح لجهة التحرير الوطني لتي مور الشرقية (فالانتيل) وهي حركة الاستقلال. ومنذ تلك الأحداث، والأفراد الباقون من القوة ينحسرون فعلا في ديلي ومينارو وبوكاو.

٥٧ - بيد أن عوامل الأزمة الداخلية للقوات المسلحة التيمورية ترجع إلى إنشائها وتجنيد أول كتيبة لها في شباط/فبراير ٢٠٠١. فالانحياز للموس إلى أعضاء فالانتيل من الشرق عند تشكيل الكتيبة الأولى واختيار القيادة العليا للقوة لم يوازن إلا جزئيا عندما جرى تشكيل الكتيبة الثانية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. فالجنود الجدد كانوا غربيين أكثر منهم شرقيين، ولكن وضعهم كشباب استبعد اختيارهم لمواقع القيادة العليا وخلق فجوة بين الجيلين في القوة. وأدى رحيل نحو ثلث أفراد القوة مؤخرا إلى إبراز عدم التوازن الإقليمي في تكوين القوات المسلحة. وليس هناك توافق وطني واضح بشأن طبيعة وحجم التغييرات التي يتعين إجراؤها في القوات المسلحة التيمورية نتيجة للأحداث الأخيرة، ولكن جميع المتحدثين مع بعثة التقييم يتوقعون استمرار وجود القوة بشكل ما.

٥٨ - وزاد من تفاقم المشاكل الأولى التي واجهت القوات المسلحة التيمورية الفشل في وضع إطار عمل قانوني بحكم أنشطتها، وفي إقامة آليات للرقابة المدنية، ووضع سياسة أمنية

وطنية شاملة. ويعد نقص الموارد الموفرة للقوات المسلحة التيمورية، إلى حد بعيد، نتيجة لضعف التطوير المؤسسي البالغ في وزارة الدفاع. فالتشريع والإجراءات الداخلية اللازمة لتنظيم القوة والوزارة ذاتها تكاد تكون منعدمة تماما، مما أدى إلى عدم كفاية المراقبة المدنية للقوة. والموارد المخصصة لتطوير الوزارة، بما في ذلك الاعتمادات المخصصة لتوفير وظائف من الفئة الفنية ليشغلها التيموريون، لم تستخدم. وتفيد التقارير أن المستشارين الدوليين كانوا يعملون على نحو تتعارض فيه الأهداف. وفي ظل عدم وجود هيئة يمكن أن تجتمع الجهود من أجل التطوير المنسق لقطاع الأمن برمته (مثل مجلس الأمن الوطني الذي كان موجودا أثناء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية) أصبح الحرمان النسبي الذي عانته القوات المسلحة مصدر توترات متزايدة داخل القوة وكذلك في علاقتها مع الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

٥٩ - وقد تفككت القيادة الوطنية وقيادة مقاطعة ديلي للشرطة الوطنية عقب الأحداث العنيفة التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو، مثلما حدث لوحداث الشرطة الخاصة المتمركزة في مقاطعات بوبونارو وآيلو وبوكاو. وكان عدد كبير من العاملين في مقر القيادة العامة والقيادات الأخرى وكذلك أفراد من وحدات الشرطة الخاصة ضالعين في أعمال العنف. وقد أجرت بعثة التقييم استعراضا شاملا لتنظيم وأداء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في مختلف أنحاء البلد بهدف استبانة أسباب انهيار سلطة إنفاذ القانون، خاصة في ديلي، وفي مناطق ضعف أداء الخدمات.

٦٠ - وأوضح الاستعراض بجلاء أنه بالرغم من إحراز تقدم حقيقي في بعض مجالات القدرة التيمورية على ضبط الأمن منذ عام ٢٠٠٢، وخاصة الجوانب العملية لضبط الأمن والنظام، فقد ظل الإطار المؤسسي للشرطة الوطنية ضعيفا. فوزارة الداخلية لم تهمل فقط التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية التيمورية بل أخفقت أيضا في بناء قدرات الوزارة ذاتها، ولا سيما في مجالات وضع السياسات، والتخطيط، وإعداد الميزانية والشؤون التشريعية، وتدخلت بصفة منتظمة في أنشطة الشرطة على جميع المستويات، بما فيها عمليات حفظ الأمن والنظام والقرارات المتعلقة بالموظفين. وكثيرا ما تدخلت الوزارة تعسفا في الإجراءات التأديبية والتعيينات والترقيات. وأدى سوء استخدام نظام الترقيات إلى تنظيم مثقل في المستويات العليا يفتقر إلى الطاقات ذات الأهمية الحاسمة على مستويات الإدارة الوسطى والدنيا. كذلك قامت الوزارة بشراء أسلحة، وخاصة الأسلحة الطويلة الماسورة، دون مراعاة التامة للاحتياجات الفعلية لحفظ الأمن ولم تُدر بشكل ملائم توزيعها على نحو سليم وآمن.

٦١ - وقد أثرت جوانب الضعف الإدارية والتنظيمية للشرطة الوطنية، مقرونة بتدخلات سياسية متكررة من وزارة الداخلية، تأثيراً خطيراً على الفعالية الكلية للشرطة الوطنية وكفاءتها المهنية ومصداقيتها ولم يكن توفير المساعدة الدولية للشرطة الوطنية التيمورية منذ ١٩٩٩، رغم أهميته، منسقا بدرجة كافية ولم يواءم بحيث يدعم بشكل كاف التطوير المؤسسي لها في المدى الأطول. وهناك حاجة إلى المزيد من المساعدة لتطوير مجالات المالية وإعداد الميزانية وتنفيذها، والمشتريات، والإمدادات والصيانة، ونظم الاتصال، وإدارة أسطول المركبات. وإضافة إلى ذلك، أصبح الهيكل التنظيمي لقيادة الشرطة معقدا بدرجة شديدة، بينما أدى إنشاء عدة وحدات للشرطة الخاصة إلى تخفيض المخصصات من الموارد التي تمس الحاجة إليها لدعم أنشطة الشرطة العامة الموجهة لخدمة المجتمع.

٦٢ - وقد أوضح تحليل بعثة التقييم لوضع القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية التيمورية أن الصعوبات في كلتا المؤسساتين مترابطة فيما بينها. ولذلك السبب ولكي يتم التغلب بشكل فعال على الأزمة الأخيرة، يتطلب الأمر نهجا شموليا لقطاع الأمن ينسق جهود الإصلاح في مجالي حفظ الأمن والدفاع. وتوصي بعثة التقييم، في هذا الصدد، بإجراء استعراض شامل يضم جميع الجهات ذات الصلة في الحكومة وفي المجتمع المدني، لدور واحتياجات قطاع الأمن المستقبلية، فيما يخص القوات المسلحة والشرطة الوطنية التيمورية. وينبغي أن يقيّم الاستعراض التهديدات التي تواجه تيمور - ليشتي، الداخلية والخارجية، والخيارات المطروحة لتطوير القطاع. وينبغي أن يتناول أيضا المصاعب الفعلية التي تواجه القطاع حتى تاريخه، بما فيها التوترات بين القوات المسلحة والشرطة الوطنية، والسبل التي يمكن بها تغيير العلاقة بين الجهتين من علاقة تنافسية إلى علاقة تعاونية.

## ٢ - دعم القوات المسلحة ووزارة الدفاع

٦٣ - قبل حدوث الأزمة، طلب الرئيس غوسماو، في رسالته المؤرخة ٢ نيسان/أبريل (S/2006/230، المرفق) أن يأذن مجلس الأمن للأمم المتحدة بنشر عدد من المستشارين الدوليين يتراوح من ٨ إلى ١٠ مستشارين للمساعدة في دعم بناء القدرات المؤسسية في مجال الدفاع. وفي ٧ تموز/يوليه وجه السيد راموس - هورتا، بوصفه الوزير المعني بالتنسيق، رسالة إلى مبعوثي الخاص طالبا خمسة مستشارين مدنيين لوزارة الدفاع وأربعة مستشارين عسكريين للقوات المسلحة. ومن المفترض أن يكون بوسع البعثة الجديدة بالإضافة إلى البرامج الاستشارية الثنائية، أن تقدم المشورة في مجالات المالية، وإعداد الميزانية والمشتريات؛ وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك الترفيات وإنهاء الخدمة، ومدونة الانضباط العسكري والتدريب؛ وفي المساعدة على ضمان اتساق عملية تطوير القوات المسلحة مع أهدافها الاستراتيجية

الطويلة الأجل؛ والمساعدة على ضمان أن يكون النهج المتبع لإصلاح قطاع الأمن متسما بالشمول، يضم احتياجات القوات المسلحة والشرطة الوطنية على السواء، ويرصد إقامة آليات المراقبة ذات الصلة. والأرجح أن يركز دور البعثة على وضع الإطار الشامل لتطوير القوات المسلحة والشرطة الوطنية التيمورية، ولا سيما على دورهما كمؤسستين وطنيتين، وعلى آليات المراقبة الملائمة لهما، وعلى تقديم مساعدة محدودة في المجالات الرئيسية مثل إدارة الموارد البشرية. ومن المرجح أن تتكفل برامج التعاون الثنائي بتلبية الاحتياجات الأخرى لتطوير المؤسسات والتدريب. ومن المحتمل أن يحدد الاستعراض المقترح المزيد من الاحتياجات الخاصة للمشورة.

### ٣ - دعم الشرطة الوطنية التيمورية ووزارة الداخلية

٦٤ - وفقا لرسالة حكومة تيمور - ليشتي المؤرخة ١١ حزيران/يونيه (S/2006/383)، المرفق). واستنادا إلى النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم سيكون الدور الرئيسي للبعثة الجديدة في مجال حفظ الأمن والنظام ذا شقين، وسيُضطلع به في إطار ولاية تنفيذية أوسع نطاقا لحفظ الأمن والنظام. ففي المرحلة الانتقالية الفورية، ستقوم البعثة أولا بدعم الحكومة التيمورية، حسبما يُطلب إليها، وذلك بالمحافظة على القانون والنظام عن طريق توفير المهام التنفيذية لحفظ الأمن، حسب الاقتضاء، في كل أنحاء البلد، بما فيها أمن مناطق عودة المشردين داخليا، وفي الشروع في مرحلة لإعادة بناء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وثانيا، ستقدم البعثة المشورة والدعم للحكومة في إصلاح وإعادة هيكلة وإعادة بناء مرفق الشرطة ووزارة الداخلية. وبينما سيكون للمهام التنفيذية لحفظ الأمن وإعادة تشكيل الشرطة الوطنية الأولوية أثناء الشهور الأولى للبعثة، ستجري المشاورات، والتخطيط والاستعدادات للإصلاح وإعادة هيكلة وإعادة بناء الشرطة الوطنية في آن واحد من أجل تعزيز عودة المؤسسة إلى الوضع السوي سريعا. وستوجه هذه الأنشطة إلى بناء ودعم الوجود المحلي للشرطة بشكل يُعول عليه ويسر، بين أمور أخرى، العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى مساكنهم ومجتمعاتهم المحلية، التي هي الشاغل الأول في هذه المرحلة الحرجة، ويعتث ثقة أكبر لدى الجمهور في الشرطة الوطنية بوصفها هيئة محايدة يعتمد عليها لتوفير الأمن.

٦٥ - وسيعتمد مكوّن البعثة المعني بالشرطة، في دوره التنفيذي لحفظ الأمن والنظام، نهجا موجها نحو المجتمع في أداء المهمة، والعمل عن كثب مع الشرطة الوطنية التيمورية وكذلك التواصل مع المجتمع المدني والجمهور عامة. وسيكون من الأهمية الحاسمة توضيح الجوانب الأساسية لترتيبات حفظ الأمن مع الحكومة، الأمر الذي لم يكن ممكنا تحقيقه أثناء بعثة التقييم التي غادرت البلد قبل تنصيب الحكومة الجديد، بما في ذلك ترتيبات القيادة والمراقبة

بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية التيمورية على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات. وينبغي الانتهاء من إجراء مفاوضات جديدة بين الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي قبل نشر البعثة الجديدة حتى يتسنى الاتفاق على أشكال هذه الترتيبات. وستجري البعثة بطبيعة الحال، عند تولي المهام التنفيذية لحفظ الأمن، مشاورات مع الحكومة بصفة منتظمة بشأن المسائل المتعلقة بأداء عمليات حفظ الأمن العام وضمن المحافظة على القانون والنظام عموماً.

٦٦ - وسيجري ضباط شرطة الأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة الداخلية، تعداداً وتحديدًا لجميع العاملين في الشرطة الوطنية التيمورية، بدءاً من منطقة ديلي. وستصدر لجميع أفراد الشرطة الوطنية بطاقات هوية مؤقتة، وذلك باستثناء الضباط الذين ادعى ضلوعهم في انتهاكات لحقوق الإنسان أو في سلوكيات إجرامية، والذين سيعطون إجازات إدارية إلى أن يتم إعادة النظر في هذه الإدعاءات. أما أفراد الشرطة الوطنية الذين سيعطون بطاقات هوية فسيعاونون تدريجياً أنشطتهم، وسيعملون إلى جانب ضباط شرطة الأمم المتحدة في أداء مهام حفظ الأمن اليومية.

٦٧ - ولمعالجة جوانب الضعف المؤسسية للشرطة الوطنية، يقترح أن تساعد البعثة الجديدة في تنمية القدرات التشغيلية والإدارية للشرطة الوطنية؛ وفي دعم استقلالها على الصعيد التنفيذي وهيكلها وإجراءاتها الداخلية فيما يتعلق بالمساءلة، وآليات المراقبة الخارجية، وإيجاد وسائل مؤسسية للتنسيق مع قطاع الدفاع. وسوف يتنوع نطاق وطبيعة مشاركة البعثة في هذه المجالات رهناً بالاحتياجات، وكذلك بحجم المساعدة المقدمة من الشركاء على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف. وسيكون اتساق تماسك الدعم الدولي حاسم الأهمية في ضمان الفعالية الكلية.

٦٨ - وينبغي أن تستمر جهود الأمم المتحدة الجارية لدعم القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية التيمورية ولتحسين مستوى العاملين بها في ظل البعثة الجديدة. وستركز هذه الجهود بصفة خاصة على مساعدة الشرطة الوطنية في ترشيد هيكلها التنظيمي وقدرتها العملية؛ وعلى تصميم وتنفيذ برنامج شامل للفحص والتصديق؛ والإسهام في البرامج التدريبية المتخصصة في جميع المجالات المواضيعية ذات الصلة بحفظ الأمن والنظام، بما في ذلك برامج حقوق الإنسان وتدريب القيادات؛ ووضع برنامج قوي للتثقيف في موقع العمل للمناصب القيادية وتشجيع مشاركة النساء في قيادة الشرطة الوطنية في المقر وفي المقاطعات. وقدر ما يؤدي نقص الدعم اللوجستي والافتقار إلى الموارد وعدم كفاية النظم الإدارية إلى عرقلة الأداء العملي للشرطة الوطنية إلى حد كبير، فسيكون من الضروري تقديم الدعم لنظم الشرطة للاتصالات

والمعلومات، وإدارة وصيانة أسطولها من المركبات، وفي مجالات الميزانية والمالية، ونظم الإمداد بالطاقة، والمهام اللوجستية الحاسمة الأخرى من أجل دعم الشرطة الوطنية كمؤسسة من المؤسسات. ولذلك فيإني أناشد الشركاء المانحين تقديم المساعدة اللازمة لدعم القدرة الإدارية للشرطة الوطنية من أجل تعزيز فعاليتها العملية. وأوصي في نفس الوقت بإنشاء فريق دعم إداري من مستشارين مدنيين خبراء، في إطار مكّون البعثة المعني بالشرطة، لمساعدة الشرطة الوطنية في تحديد الثغرات الهامة وضمان إتباع نهج متساوق لتنمية قدراتها الإدارية واجتذاب دعم الجهات المانحة.

٦٩ - ومن أجل استعادة مصداقية قوة الشرطة الوطنية وكفالة الإنفاذ الفعال والمنصف للقانون، سيقضي الأمر ترسيخ استقلالها العملي. وستحتاج آليات المساءلة الداخلية، مثل مكتب آداب المهنة التابع للشرطة الوطنية إلى تعزيز وكذلك هياكل المراقبة الخارجية والدعم. وسيطلب ذلك، بوجه خاص، منح سلطة تنفيذية كاملة للقائد العام للشرطة الوطنية، واستحداث إجراءات للتعيين والترقية على أساس الجدارة، وبناء نظام تأديبي داخلي فعال يكون مستقلا عن وزارة الداخلية ويتسم مع ذلك بالشفافية تجاه الجمهور. وستكون إحدى الأولويات الرئيسية هي تعزيز قدرات وزارة الداخلية، بما في ذلك ما يتعلق منها بوضع السياسات والتخطيط، وصياغة التشريعات وإعداد الميزانية، والمشتريات، والعلاقات فيما بين الوزارات وشؤون الإعلام. وستكون هناك حاجة أيضا إلى إدخال تغييرات تشريعية من أجل إلغاء أي سلطة للوزارة في عمليات حفظ الأمن والنظام وفي إدارة شؤون العاملين في الشرطة. وتشمل آليات الرقابة الهامة الأخرى التي ستحتاج إلى مزيد من الدعم البرلمان، ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة ومكتب المفتش العام. وعلى الرغم من أن البعثة الجديدة لن تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تنفيذ المساعدة في جميع هذه المجالات، ينبغي لها، مع ذلك، أن تلعب دورا رئيسيا من حيث المشورة والدعوة، وأن تيسر وتنسق الدعم الدولي المقدم من الشركاء على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

٧٠ - وفي الفترة الممتدة حتى انتخابات عام ٢٠٠٧ وأثناءها، ستساعد بعثة الأمم المتحدة الحكومة والشرطة الوطنية التيمورية على تهيئة بيئة آمنة يمكن فيها إجراء انتخابات ذات مصداقية في جميع المناطق. ومن الضرورات الأساسية لهذا الدور أن يوفر ضباط شرطة الأمم المتحدة التدريب والخبرة لإعداد خطة شاملة لأمن الانتخابات، تعني بسيناريوهات ما قبل الانتخابات وما بعدها. وسيكون من المهم كفالة إسهام المجتمع في تدابير الأمن التي تطبقها الأمم المتحدة بالتعاون مع الشرطة الوطنية التيمورية لدعم إجراء انتخابات سلمية ومنظمة، وكفالة وعي المجتمع بتلك التدابير.

## ٤ - الدعم العسكري الدولي

٧١ - يأتي أكثر التهديدات خطورة بالنسبة لاستمرار الاستقرار من الأعداد الكبيرة لأسلحة الشرطة والأسلحة العسكرية التي لا يُعرف مكانها ويُفترض أنها موجودة حالياً داخل المجتمعات المحلية في أيدي أفراد ومجموعات منظمة على حد سواء. وسيحتاج عنصر شرطة الأمم المتحدة إلى دعم من عنصر عسكري صغير تابع للمنظمة لدعم أو تعزيز قدرة الشرطة أو استبدالها، في الحالات التي تستلزم وجود قدرات عسكرية محددة. وينشأ عن وجود أسلحة غير قانونية في ديلي خطر يهدد حماية البعثة يمكن مواجهته بتوفير مستوى متوسط من الحماية المسلحة الثابتة.

٧٢ - وبالرغم من انسجام العلاقات بين تيمور - ليشتي واندونيسيا على الصعيد السياسي، إلا أن عدة حوادث متفجرة وقعت على الحدود خلال الأشهر السبعة الماضية. وفي ثلاث من تلك الحوادث، التي وقعت في أواخر عام ٢٠٠٥ وأوائل عام ٢٠٠٦، أدى التدخل المحايد للضباط العسكريين غير المسلحين التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى منع تصاعد العنف بين المجتمعات المحلية في المنطقة الحدودية. وتزداد مخاطر نشوب أحداث عنف متفرقة في المنطقة الحدودية بسبب الموارد والدعم المحدودين المقدمين إلى وحدة الدوريات الحدودية التابعة لقوات الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي. ويظل وجود اللاجئين السابقين المقيمين في المقاطعات الحدودية، داخل تيمور الغربية، يشكل أيضاً أحد الأسباب المحتملة لزعزعة الاستقرار. ويعيش وسط هذه المجموعات المشردة بعض من أفراد المليشيات السابقة لكنهم لا يشكلون حسب التقديرات الحالية تهديداً مباشراً للسلم والأمن في تيمور - ليشتي.

## دال - تعزيز حقوق الإنسان والعدالة

### ١ - حقوق الإنسان والعدالة في المرحلة الانتقالية

٧٣ - انطوت الأزمة على ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأدت أحداث العنف التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو إلى مقتل ما لا يقل عن ٣٧ شخصاً، وإصابة أكثر من ١٥٠ شخصاً، وتشريد زهاء ١٥٠.٠٠٠ شخص. وتعرض الأفراد والأسر لتهديدات بسبب انتماءاتهم السياسية أو الإقليمية، مع إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات، وبخاصة نهب وحرق المنازل في ديلي. وكانت عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية من قبل القوات المسلحة، إحدى المسائل الأخرى التي أثارت قلقاً عميقاً أثناء الأزمة.

٧٤ - وهناك اعتراف عام بين السكان التيموريين بضرورة مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان خلال هذه الفترة والمسؤولين عن وقوع الأزمة. ويعكس التأيد الجارف لإنشاء اللجنة المستقلة الخاصة للتحقيق وجود دواعٍ أوسع للقلق يستشعرها الكثيرون فيما يتعلق بظهور عادة الإفلات من العقاب في تيمور - ليشتي، التي تعود جذورها إلى تسييس الشرطة والقوات المسلحة، والتدخل السياسي في إقامة العدل، علاوة على ضعف آليات الانضباط والرقابة في قطاع الأمن. وقد ظهرت هذه التحديات في وقت سابق للأزمة الحالية، وهي تشير إلى وجود حاجة على مدى أطول لمشاركة الأمم المتحدة الاستراتيجية في مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز نظام العدالة والهياكل الوطنية المتعلقة بالمساءلة وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن الحاجة إلى استراتيجيات مناظرة قصيرة الأجل قبل انتخابات عام ٢٠٠٧.

٧٥ - ويُنبت الاستجابات المتباينة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبخاصة مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، والبرلمان والمجتمع المدني فيما يتعلق بالأزمة التي وقعت مؤخراً، أنه بينما أثمرت جهود بناء القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان في بعض المجالات، إلا أن هناك حاجة لوجود ضوابط وزواجر أقوى. وفي هذا الصدد، أبدى مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، التي شكلت شبكة مشتركة للرصد بغية معالجة نتائج الأزمة، التزاماً قوياً وقدرات ملحوظة في الظروف الصعبة. ويتعين في الوقت نفسه بذل المزيد من الجهود لتعزيز القدرات المحلية على رصد حالة حقوق الإنسان في كل من ديلي والمقاطعات، والدعوة إلى مراعاة المسائل الحساسة لحقوق الإنسان، مثل منع التدخل السياسي في قطاع الأمن للحيلولة دون تكرار وقوع الحوادث الأخيرة. وترجع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم المزيد من المساعدة في هذه المجالات، من خلال العمل مع عنصر البعثة الجديدة المعني بحقوق الإنسان، مع التركيز الخاص على حماية حقوق الفئات المستضعفة المتضررة من جراء الأزمة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب. ومن شأن إذكاء الوعي الوطني بحقوق الإنسان من خلال تقديم تقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وتمكين أصحاب الحقوق من فهم حقوقهم وامتلاك القدرة على المطالبة بها، أن يساهم كذلك في عملية المصالحة الوطنية، وفي تهيئة المناخ السياسي المناسب لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية.

٧٦ - وقد أنشأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية آليات للعدالة الانتقالية لفحص الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت في عام ١٩٩٩ وما قبله، وهي تشمل العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة، ولجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، وواصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى هذه الآليات بعد عام ٢٠٠٢. وأبرزت عودة الانقسامات السابقة

عام ١٩٩٩ إلى الظهور ضرورة معالجة آثار الماضي، كجزء من عملية بناء الدولة. وتوصلت بعثة التقييم إلى أن المطالبة بإقامة العدالة ومساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة في عام ١٩٩٩، تظل قضية أساسية في حياة الكثيرين من التيموريين. وتتضمن المسائل البارزة المتصلة بالجرائم الخطيرة محاكمة المتهمين، الذين ألقى القبض عليهم بسبب هذه الجرائم، بعد إغلاق وحدة الجرائم الخطيرة والأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة، في أيار/مايو ٢٠٠٥. وهناك تحقيقات كثيرة أيضا في الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩ لم تستكمل أبدا بسبب إنهاء عملية التحقيق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ومن الضرورة بمكان أن يحدد مكتب المدعي العام، بمساعدة دولية، نطاق وترتيب التحقيقات التي يتعين استكمالها في الجرائم الخطيرة المعلقة، والوصول بتلك التحقيقات إلى نهايتها. وتمثل إحدى المسائل ذات الأهمية الآتية في ضرورة قيام مكتب المدعي العام بتحديد نطاق الخسائر أو التلفيات التي لحقت بسجلات الجرائم الخطيرة التي في حوزته خلال الاضطرابات التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٦.

٧٧ - وتستوي مع ذلك في الأهمية ضرورة المصالحة وتعافي المجتمعات المحلية من جراء الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩. وتمثل برامج المصالحة المجتمعية والمشاورات الشاملة في طول البلاد وعرضها، التي نفذتها في هذا الصدد لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، بغية تعزيز الفهم العام لتقريرها النهائي، سابقة يمكن الاستفادة منها. غير أن البرلمان لم ينظر بعد في توصية اللجنة المتعلقة بإنشاء مؤسسة للمتابعة لمواصلة بعض العمل الذي بدأت اللجنة في هذا المجال.

٧٨ - وقد أوصيت، في تقرير المستقل عن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي (S/2006/580)، بأن تنشئ الأمم المتحدة صندوقا للتضامن لجمع التبرعات من الدول الأعضاء من أجل تمويل "برنامج لإصلاح المجتمعات المحلية" و "برنامج للعدالة" في تيمور - ليشتي. وسيخصص برنامج إصلاح المجتمعات المحلية تحديدا لدعم الجهود الرامية إلى إعالة ضحايا الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩، وأهلهم الأقربين من خلال تدابير إصلاح جماعية وفردية، ومن خلال تدابير تصالحية كذلك. وسيتضمن برنامج العدالة، ضمن أشياء أخرى، إنشاء فريق من المحققين ذوي الخبرة، بقيادة محقق دولي معني بالجرائم الخطيرة، من أجل استئناف مهام التحقيقات التي كانت تضطلع بها وحدة الجرائم الخطيرة السابقة، واستكمال التحقيقات في قضايا الجرائم الخطيرة المعلقة المرتكبة في عام ١٩٩٩ وتقديم المساعدة الدولية في قطاع العدالة وسيادة القانون لتعزيز قدرات المؤسسات ذات الصلة على ملاحقة الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩، وفقا لما طلبته حكومة تيمور - ليشتي. وسيساعد استكمال هذه التحقيقات مكتب المدعي العام على ملاحقة هذه القضايا المعلقة.

## ٢ - إقامة العدل

٧٩ - لاحظت في تقريرى السابق (S/2006/251، الفقرة ١٤) أن قطاع العدالة يظل واحدا من أشد القطاعات احتياجا للمساعدة المستمرة. وقد ضاعفت الأزمة من التحديات التي تواجه نظام العدالة وزادت بذلك من حاجته إلى المساعدة الدولية.

٨٠ - وتوصلت بعثة التقييم إلى أن أبرز الإنجازات التي تحققت في مجال تطوير القطاع القضائي هو تأسيس مركز للتدريب القضائي الذي يوفر التنقيف والتدريب المهني للمرشحين للعمل كقضاة، ومدعين ومحامين عامين، ومديرين لشؤون المحاكم على الصعيد الوطني. ويقدم المركز، الذي يستمر في تلقي المساعدة التقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراساته باللغة البرتغالية أيضا، وهي لغة العمل في النظام القضائي للبلد. وهناك اعتراف واسع النطاق في أوساط العاملين في محاكم تيمور - ليشتي بقيمة التدريب الإضافي، وهو هدف أدت التحسينات التي أدخلت على عمل المركز إلى النهوض به. وقد أدت الدفعة الأولى المكونة من ٢٧ فردا أكملوا تدريبيها قانونيا مدته ١٨ شهرا بالمركز، القسّم كموظفين قيد الاختبار في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٨١ - ورغم أن هذه المؤسسة تشكل عنصرا أساسيا في تطوير القطاع القضائي، إلا أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة. إذ يتسم نظام العدالة، وبخاصة نظام المحاكم، بالمركزية الشديدة وقلة تفويض السلطات والمسؤوليات. ونتيجة لذلك يؤجل صنع القرار أو يهمل في كثير من الأحوال على حساب الكفاءة في الغالب الأعم. وقد أدت هذه المركزية، بالاقتران مع عدم التركيز الكافي على تنمية القدرات المؤسسية، إلى إعاقة أيضا تنمية الهياكل التنظيمية والإدارية، التي تنفذ في معظمها على أساس كل حالة على حدة. ويضاف إلى ذلك أن المركزية أفرزت نتائج سلبية فيما يتعلق بتنمية ملكية الجهات الفاعلة المعنية لجميع مستويات نظام العدالة. وهناك مسائل متعلقة أيضا بالقيادة والإدارة في إطار الادعاء، تتسم فيها عمليات صنع القرار بالتباين من حيث الجودة ولا تعكس رؤية متسقة. وعلاوة على ذلك، يواجه قطاع العدل تحديات لوجستية كبيرة لأن بعض المجتمعات المحلية تقع في مناطق نائية، وتوجد صعوبات غير معالجة ترتبط بمسائل من قبيل توصيل إخطارات المحاكم ونقل المساجين إلى المحاكم. وتعتبر معظم دور المحاكم كافية لاحتياجات النظام القضائي، وصيانتها جيدة إلى حد كبير، ولكن لا توجد ترتيبات أمنية لهذه المحاكم، ولا ترتيبات لتقديم المساعدة للشهود والضحايا. ولهذا المسألة تأثير مدمر على النساء والأطفال بصفة خاصة.

٨٢ - وبالرغم من إحراز تقدم في تنمية قدرات العاملين في نظام العدالة، إلا أنه لم يحدث سوى القليل لتشجيع المتدربين على امتلاك تدريبهم المهني. ولاحظت بعثة التقييم في هذا الصدد، مع القلق عدم وجود رؤية واضحة للكيفية التي يمكن أن يستمر بها التدريب في مرحلة الاختبار التي يؤدي فيها المتدربون مهام تنفيذية مرتبطة بمسارهم الوظيفي كقضاة أو مدعين ومحامين عامين. وبالمثل، لم توضع معايير وشروط واضحة لتحديد اختيار المرشحين الناجحين للوظيفة في نهاية عملية التدريب.

٨٣ - ويعتبر إنجاز القانون الجنائي وقانون الإجراءات المدنية من التطورات الإيجابية لكن يتعين اتخاذ خطوات لكفالة الاتساق بينها في الإطار القانوني الوطني. إذ كثيرا ما يجري إعداد التشريعات بواسطة مجموعات مختلفة، تشمل المستشارين الدوليين، مع عدم وجود آليات واضحة لتحقيق المواءمة بين أعمالها. وقد أدى الفصل بين مهام إعداد مشاريع القوانين إلى حدوث تأخيرات في مجالات عديدة، بما في ذلك تأخر صدور القانون الأساسي لتنظيم مكتب المدعي العام، وقانون تنظيم مهنة القانون، والقانون المتصل بالعنف العائلي ومسائل العدالة الجنسانية الأخرى.

٨٤ - وتظل مستويات إجادة اللغة البرتغالية منخفضة على نطاق النظام القضائي، وهناك اعتقاد شائع بأن الانتقال إلى استخدام اللغة البرتغالية يمثل أكبر التحديات التي تواجه تطوير النظام القضائي. ونظرا إلى أن لغة التيتوم هي في الواقع لغة العمل لمعظم العاملين في المحاكم، فإنه يتعين وضع خطة لغوية لتوفير التدريب المكثف في مجال اللغات لجميع العاملين في النظام القضائي، على أن يوفر لها التمويل وتنفذ كمسألة عاجلة. وتحتاج القوانين الجديدة، التي تصاغ بالبرتغالية إلى أن تترجم ترجمة رسمية مناسبة إلى لغة التيتوم لكفالة إمكانية الاضطلاع عليها على نطاق واسع.

٨٥ - ولاحظت بعثة التقييم أيضا انعدام ثقة الجمهور في نظام العدالة بشكل خطير، ويعود ذلك في جزء منه إلى انخفاض مستوى التوقعات الذي خلفته فترة الاحتلال الإندونيسي، وكذلك إلى عدم ارتقاء أداء نظام العدالة إلى المستوى المناسب حتى اليوم. فقد واجهت النساء والأحداث على وجه الخصوص، صعوبات في الوصول إلى نظام العدالة. وتعتبر معالجة القضايا الجنائية، بواسطة هيئات الادعاء والمحاكم متسمة بعدم الكفاءة وعدم الفعالية. وينظر إلى هذه العملية في أسوأ صورها على أنها خاضعة لنفوذ أطراف ثالثة. ويعتبر أداء الدفاع لمهامه ضعيفا، في كل من مكتب المحامي العام ومكاتب المحاماة الخاصة. وعلاوة على ذلك، هناك اعتقاد شائع بأن نظام العدالة يفشل بشكل عام في تحميل المجرمين مسؤولية جرائمهم، وفي إتاحة سبل الانتصاف المناسبة في المنازعات المدنية.

٨٦ - وتشكل الأحداث التي وقعت مؤخرا تحديات إضافية لنظام العدالة. ويتمثل أول تحدٍ منها في العدد الكبير من المتهمين الذين تم احتجازهم خلال فترة القلاقل والذين سيخضعون لدعاوى قضائية مستمرة. وسيرتفع هذا العدد في حالة حدوث قلاقل أخرى، كما أن زيادة وجود الشرطة الدولية في ديلي قد تؤدي إلى المزيد من الاعتقالات والمحاكمات، على كل حال. وستؤدي الحالات السياسية الحساسة الناتجة عن الأحداث الأخيرة والتي أقيمت فيها دعاوى بالفعل، أو التي قد يؤدي التحقيق فيها بواسطة اللجنة المستقلة الخاصة للتحقيق إلى إقامة دعاوى، إلى إلقاء عبء كبير على كاهل نظام العدالة، الأمر الذي سيتطلب، كما أشارت الحكومة، إلى مشاركة إضافية مباشرة من جانب قضاة ومدعين ومحامين دفاع ومديري محاكم دوليين من ذوي الخبرات المناسبة.

٨٧ - وكما ذكر في الفقرة ٧٨ أعلاه فإنني أوصي في تقريرتي عن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي، بإنشاء فريق من المحققين ذوي الخبرة، يرأسه محقق دولي في الجرائم الخطيرة، على أن يزود الفريق بالموارد الكافية لاستئناف مهام التحقيق التي كانت تضطلع بها وحدة الجرائم الخطيرة، وأن يُكمل في الوقت المناسب التحقيقات في الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩ التي لا تزال معلقة. وسيكون هذا الفريق جزءاً من مكتب المدعي العام. ومع بدء محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة، الذين كانوا قد أدينوا ولكن أُلقي عليهم القبض بعد حل الأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة، ستزداد الحاجة إلى تعيين عدد إضافي من القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع الدوليين من ذوي الخبرة المناسبة.

٨٨ - وقد توصلت بعثة التقييم إلى استنتاج مفاده أن التحديات التي يواجهها نظام العدل كبيرة وذات أهمية حاسمة تستوجب إجراء استعراض وتحليل مستقلين وشاملين للقطاع. وينبغي أن يشمل هذا الاستعراض كافة الأجزاء ذات الصلة من الحكومة بالإضافة إلى المجتمع المدني، وأن يتمخض عن خطة استراتيجية شاملة لتوجيه التطوير المتواصل للنظام.

٨٩ - وتضم السجون عدداً أقل من السجناء وملاك موظفيها ثابت، ولم تشهد سوى عدد قليل من الحوادث التي تهدد أمن المجتمع المحلي. غير أن عدم وجود استراتيجية تطوير شاملة، بما في ذلك استراتيجية متناسقة لبناء قدرات الموظفين الإداريين، بالإضافة إلى أوجه الضعف في البنى الأساسية والمؤسسات، يؤديان معاً إلى إضعاف الأمن في السجون والحد من القدرة على إدارة أية زيادة في عدد السجناء أو في شراستهم. وقد تتفاقم هذه التحديات، التي تعود إلى وقت ما قبل الأزمة الحالية، بفعل الزيادة المحتملة في نشاط النظام القضائي نتيجة للأزمة وبفعل انتشار قوة الشرطة التابعة للأمم المتحدة، حسب طلب حكومة تيمور - ليشتي. ومن

المتوقع أن تسهل البعثة الحالية، بفضل ما أضيف إليها من قدرات إسداء المشورة في مجال إدارة السجون، عملية معالجة أوجه القصور المذكورة.

٩٠ - وخلصت بعثة التقييم إلى أن استراتيجية نقل مهام مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدوليين الذين أوفدتهم الأمم المتحدة للعمل في القطاع القضائي ينبغي أن تستمر وتشمل جميع الموظفين التنفيذيين والتوجيهيين، مع وجود استثناء وحيد هو فريق المحققين في الجرائم الخطيرة التابع لمكتب المدعي العام، الذي ينبغي تمويله من ميزانية البعثة، باعتباره مسؤولية دولية أساسية. وينبغي أن يكون لدى البعثة نفسها فريق استشاري صغير يُعنى بإسداء المشورة بشأن المساعدة الواجب تقديمها لكفالة تطوير النظام القضائي عموماً، بما في ذلك المسائل المتعلقة بنظام العدل التي تؤثر على البعثة، والعدالة الجنسانية، وإدارة التحقيق في الجرائم الخطيرة وقضاياها، فضلاً عن تسهيل إقامة الصلات بين عناصر نظام العدالة الجنائية ومع القطاعات الأخرى. وستعمل هذه الوحدة أيضاً على تسهيل إجراء الاستعراض المستقل المقترح.

#### هاء - بناء القدرات المؤسسية وشؤون الحكم والتنمية

٩١ - لقد كان الفقر وما يصاحبه من حرمان وارتفاع معدلات البطالة وانعدام الفرص المنظورة، من الأسباب الأساسية التي أسهمت في الصراع الذي نشب مؤخراً. ومع استمرار تزايد معدلات الفقر وعدم المساواة، يُصبح من الضروري مد يد المساعدة لكفالة امتلاك الحكومة القدرات اللازمة لتقديم الخدمات. وبخلاف ذلك تظل احتمالات نشوب مزيد من الصراعات العنيفة قائمة. وتؤكد خطة التنمية الوطنية أن القطاع الخاص سيكون له دور أساسي في بدء عملية النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. غير أنه ليس من المرجح أن يحدث ذلك في المستقبل القريب. وثمة حاجة في المدى القريب إلى وضع سياسة عمالة متكاملة تركز على تنمية الزراعة والبنى الأساسية وإلى إضفاء الصفة المؤسسية على نطاق واسع على برامج النقدية/الغذاء مقابل العمل الجاري تنفيذها، واستهداف النساء والشباب العاطلين عن العمل. ولمعالجة مشكلة حرمان الشباب تدعو الحاجة أيضاً إلى ضمان شمولهم وإشراكهم في المناقشات المتعلقة بالتنمية التي تتناول مسائل من قبيل المهارات الحياتية وتعليم أساليب كسب العيش. وتدعو الحاجة أيضاً إلى تسخير طاقات الشباب بصورة منتجة للإسهام في تنمية مجتمعاتهم وأحيائهم. ولا بد من بذل العناية لضمان تنفيذ البرامج السريعة الأثر في إطار الاستراتيجيات الإنمائية المتوسطة والطويلة المدى. وستشكل الاستثمارات العامة حافزاً من الحوافز الحاسمة للنمو والعمالة على حد سواء، وقد يكون لها دور فعال في تشجيع الاستثمار الخاص.

٩٢ - ورغم أن النمو الاقتصادي شرط لا بد منه للحد من الفقر بشكل مستدام إلا أن طبيعة عملية النمو بحد ذاتها مهمة بنفس الدرجة. وإذا كانت الزيادة في النشاط الاقتصادي مصحوبة بزيادة في عدم المساواة فإنها لن توفر فرصة كبيرة للحد من الفقر، بل قد تؤدي إلى تفاقمه. ولذلك فإن الحاجة تدعو إلى نمو يخدم مصالح الفقراء ويستند إلى قاعدة عريضة، ويتسم بالعدالة ويمكنه توفير فرص العمل للقوى العاملة المتنامية في تيمور - ليشتي. وتنطوي السياسات والاستثمارات العامة التي تشجع النمو في قطاع الزراعة على أهمية خاصة في هذا السياق. فأغلبية الفقراء في تيمور - ليشتي يعملون في الزراعة، التي تستخدم حوالي ثلاثة أرباع القوى العاملة. غير أن الإنتاجية منخفضة، ولا تولد الزراعة سوى خمس الناتج المحلي الإجمالي. وإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز فرص إدراج الدخل في المناطق الريفية يعد ذا أهمية خاصة. ويتطلب هذا الأمر استثمارات كبيرة في الطرق والبنى الأساسية للطاقة والمياه، وتوسيع نطاق برامج الإرشاد الزراعي والبرامج الإعلامية وتشجيع برامج الائتمان الريفية. ومن المهم بنفس الدرجة تبسيط الإطار التنظيمي للقطاع الخاص، وإسراع العمل المتعلق بوضع قوانين وأنظمة الأراضي والممتلكات، والسماح لأصحاب المشاريع الخاصة بالاضطلاع بدور أقوى في توفير فرص العمالة.

٩٣ - وبصفة عامة، حققت تيمور - ليشتي تقدماً ملحوظاً في بناء الدولة خلال السنوات الست التي مضت على الأحداث المأساوية التي وقعت في عام ١٩٩٩. فقد أنشأت البلاد بدعم من المجتمع الدولي، جزءاً كبيراً من البنى التحتية المؤسسية التي تشكل صلب الدولة الديمقراطية. وحتى نشوب الأزمة الأخيرة كانت مؤسسات الدولة قادرة على أداء مهامها بانتظام وإن تفاوتت درجات أدائها. ومع ذلك لم تتمكن مؤسسات الدولة التيمورية من التغلب على مشاكل جذرية في مجالي الحكم وتنمية القدرات. فإلى جانب قصر المدة الزمنية المتاحة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية ظهرت عوائق أخرى. ومن ضمن هذه العوائق عدم تطور الثقافة والممارسات الديمقراطية بدرجة كافية؛ وتباين درجات النجاح في ترجمة التقدم المحرز في بناء الدولة إلى تنمية بشرية، بما في ذلك الحد من الفقر، وتخفيض معدلات التفاوت والبطالة، لا سيما بين صفوف الشباب؛ ونقص فرص الحصول على التعليم النظامي وغيره من الخدمات الأساسية الصحية والاجتماعية؛ والمركزية المفرطة لنظم اتخاذ القرارات في جميع هيئات الدولة؛ ونقص آليات المشاورة والاتصال الرسمية وغير الرسمية. وقد أبرز تقرير بعنوان "تعزيز المساءلة والشفافية في تيمور - ليشتي" أعدته خبراء من الأمم المتحدة والبنك الدولي والحكومة الفنلندية، ونُشر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، مدى إمكانية جعل مؤسسات الحكم الأساسية تتسم بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة.

٩٤ - وما لا شك فيه أن الوظائف الاستشارية المائة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وما تلاها من وظائف مماثلة بلغ عددها ٤٥ في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، بالإضافة إلى المستشارين الدوليين الموفدين من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن قبل الشركاء الثنائيين، أسهموا في جهود بناء القدرات في كثير من المجالات. غير أن العديد من الجهات المعنية غير راضية عن النتائج. فبالإضافة إلى المشاكل ذات الصلة بقصر عمر بعثات الأمم المتحدة بالمقارنة إلى ما تنطوي عليه تنمية القدرات من تحديات طويلة الأمد، فإن عملية إيفاد المستشارين استندت في كثير من الأحيان إلى مقترحات فرادى الوزراء، أكثر من استنادها إلى تقييم فني مستقل لاحتياجات الوزارات وغيرها من الكيانات الحكومية مما أثر على استعداد بعض المستشارين لإسداء مشورة مهنية مستقلة تمثل الممارسات الدولية الرشيدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات تعيين المستشارين الدوليين، وإن تكن شفافة، لم تفلح دائما في تحديد مرشحين يمتلكون مجموعة المهارات المطلوبة والقدرة على نقل المهارات والمعارف إلى نظرائهم الوطنيين. ومن المفهوم أن يُفضّل اختيار المستشارين الذين يجيدون البرتغالية، بيد أن ذلك التفضيل أدى إلى تقليص دائرة المرشحين. وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي معايير قياسية للأداء ولكنهما لم يكونا مجهزين لإجراء تقييمات دقيقة للأداء تستند إلى معايير فنية موضوعية.

٩٥ - وقد توصلت بعثة التقييم إلى استنتاج مفاده أن السياق الحالي لم يعد يبرر عموما إضافة عدد من المستشارين المدنيين إلى بعثة جديدة، يتم توزيعهم على مختلف مؤسسات الدولة. ومع ذلك، يتعين الاستمرار في توفير الدعم في إطار البعثة الجديدة، من أجل مواصلة تنمية الحكم الديمقراطي في تيمور - ليشتي، على أن يركز ذلك الدعم على ثلاث أولويات رئيسية، هي: تعزيز الأجهزة الأربعة للسيادة (الجهاز التنفيذي، الرئاسة، البرلمان، الجهاز القضائي)، والعلاقات فيما بينها؛ ومواصلة تطوير الإطار القانوني بطريقة متناسقة، باعتبار ذلك شرطا ضروريا لإرساء العملية الديمقراطية؛ وإدارة القطاع الأمني. وإضافة إلى ذلك سيتعين توفير الدعم لعملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتنفيذ الفعال لخطة التنمية الوطنية. وسيتم تقديم هذا الدعم عن طريق إسداء مشورة مستقلة ومحددة الهدف إلى المؤسسات التيمورية ذات الصلة، تأتي من داخل البعثة (انظر الفقرات ١٢٧-١٢٩ أدناه)، بدلا من اللجوء إلى تعيين مستشارين دوليين في المؤسسات التيمورية. أما بناء القدرات على المدى الطويل، باستخدام مستشارين دوليين يعملون داخل مؤسسات الدولة، بهدف تعزيز الحكم الديمقراطي وتقديم الخدمات والنهوض بالتنمية البشرية، فينبغي الاضطلاع به عند الحاجة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، في

إطار الاتفاق المشار إليه في الفقرات من ٤١ إلى ٤٤ أعلاه. وينبغي ألا تركز الجهود المشتركة المبذولة من جانب البعثة الجديدة وشركاء التنمية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية فحسب بل أيضا على السعي بهمة من أجل غرس قواعد وقيم وثقافة الحكم الديمقراطي. وينبغي اتخاذ تدابير مناسبة لكفالة أن يكون التعيين وتحديد العقود قائمين على أسس فنية ومهنية.

## واو - الدعم الإنساني

٩٦ - واستنتجت بعثة التقييم أن أي تحسن في الحالة الإنسانية العامة سيتوقف إلى حد كبير على مدى إحساس جمهور التيموريين العام بأن الأزمة السياسية قد تم تجاوزها نهائيا، وأن الأسلحة غير القانونية قد سحبت من المجتمعات المحلية، وأن الأمن وسيادة القانون قد توطدا من جديد. وإذا أدت التطورات السياسية الأخيرة إلى انتشار إحساس عام لدى الجمهور بأن الأزمة قد حُلّت، فإن ذلك سيشجع معظم المشردين في ديلي على العودة إلى ديارهم بمحض إرادتهم. وبموجب هذا السيناريو، ستحتاج الوكالات الإنسانية إلى تخطيط وتسهيل العودة الطوعية للمشردين إلى المناطق التي أعيد إليها الأمن، بما في ذلك عن طريق توفير الغذاء، والماء، والخدمات الصحية والخدمات الأساسية، بينما سيتعين على البعثة الجديدة ضمان تواجد قوات أمن وقوات شرطة في المناطق التي تستقبل العائدين. وإضافة إلى ذلك، تشير نتائج تقييم سريع أُجري في المقاطعات مؤخرا إلى الحاجة إلى دعم إمدادات الغذاء، والماء والتصحيح وتوفير المواد الضرورية للمقاطعات التي يستقر فيها مشردون داخليا حتى يشعروا بأن بوسعهم العودة بأمان إلى ديلي. وبالتالي قد يتعين على البعثة الجديدة تيسير إيصال الإمدادات الإنسانية إلى مقاطعات ربما يصعب الوصول إليها، بما في ذلك عن طريق استخدام وسائلها الخاصة.

٩٧ - وفيما يختص بتقييم الاحتياجات الإنسانية والتخطيط لها، من المهم أن يراعى أن الأزمة قد أثرت على فئة سكانية شديدة التضاريس بسبب ما تعانيه من فقر، ومن انعدام في الأمن الغذائي، وبسبب ما يعاني منه الكثيرون من حرمان نسبي من الخدمات الحكومية. وتعاني تيمور - ليشتي من النقص المزمن في الإمدادات الغذائية، وفي المتوسط، يعجز حوالي ٣٥٠.٠٠٠ تيموري في السنة عن الوفاء باحتياجاتهم الغذائية الدنيا البالغة ٢١٠٠ سعر حراري في اليوم. ويشهد هذا العجز بصورة خاصة خلال موسم الجفاف الذي يمتد من تشرين الأول/أكتوبر إلى آذار/مارس. ويسهم هذا الانعدام في الأمن الغذائي في الارتفاع الشديد لمعدلات سوء التغذية المزمن والموسمي لدى السكان. ونظرا لاستمرار احتمالات وقوع أعمال الشغب، واشتداد التقلبات الموسمية، فمن المهم مواصلة إجراء التقييمات من

أجل تحديد الاحتياجات خلال فترة الأشهر الستة المقبلة. وينبغي الجمع بين هذه التقييمات وبين التخطيط للطوارئ لضمان امتلاك الحكومة والوكالات الإنسانية القدرات اللازمة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية خلال الأشهر المقبلة.

٩٨ - غير أنه في حالة استمرار الأزمة السياسية، فإن المشردين داخليا قد يظلون في مخيمات، ويغادر مزيد من الناس ديلي متوجهين إلى المقاطعات، مما يزيد من العبء الذي تتحمله المجتمعات المحلية وإدارة المقاطعات. وفي نفس الوقت، قد يتسبب انتشار الأسلحة في أيدي المدنيين أو استمرار التوتر المجتمعي على الخط الفاصل بين شرق البلاد وغربها من تدفق موجات ثانوية صغيرة أو كبيرة من المشردين. وقد يحدث مزيد من الاحتكاكات، خاصة قبيل الانتخابات، ويؤدي إلى عمليات تشريد ثانوية للسكان. وبموجب هذا السيناريو سيتطلب الأمر قدرا كافيا من الموارد البشرية والمالية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تقديم مساعدات إنسانية طويلة الأمد للمشردين داخليا ولغيرهم من السكان المتضررين، مثل الأسر المضيفة. وبينما يتطلب الأمر جهدا دوليا مستمرا لمعالجة أي تشرد داخلي طويل الأمد للسكان، إلا أن حكومة تيمور - ليشتي ينبغي أن تساهم ماليا في الجهود الإنسانية، وتتفادى الاعتماد المفرط على الشركاء والمناحين الإنسانيين الخارجيين.

## زاي - الشأن الجنساني

٩٩ - لقد ترك التشرد الجماعي الناجم عن الأزمة آثارا سيئة للغاية خاصة على النساء والأطفال، منها المخاض السابق لأوانه والتعرض للإيذاء الجنسي في المخيمات المكتظة. وبالتالي ينبغي تلبية احتياجات النساء والأطفال إلى الأمن والحماية في إطار الاستجابة الإنسانية الجارية، وإشراكهم في تخطيط المساعدة الإنسانية وإدارتها وتنفيذها وتقديم الدعم النفسي لهم لكي يتعافوا من الصدمات التي يعانون منها.

١٠٠ - وقد شدد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن على أهمية كفالة الإشراف الكامل للمرأة في جميع مناحي تعزيز وصون السلام والأمن وبناء السلام، وضرورة تعزيز دورها في صنع القرار. لكن افتقار النساء والشابات التيموريات إلى القوة السياسية وغياهن من دوائر صنع القرار جعلهن على هامش الجهود الرامية إلى بناء السلام وحل الأزمة. ومع ذلك، فإن المرأة والشابة، تتمتعان، من خلال أدوارهما المختلفة، كأم وأخت وابنة، بموقع فريد للمساهمة في جهود بناء السلام وتعافي المجتمع ونزع سلاح المدنيين، ولذلك من الأهمية الحاسمة إشراك المرأة إشراكا كاملا في مثل هذه الجهود. ومن جهة أخرى، كان الشباب ضمن العناصر المرتكبة لأعمال العنف، بما في ذلك تخريب الممتلكات والنهب. فقد جعل تسييس المنظمات الشبابية ومجموعات الفنون القتالية، إضافة

إلى البطالة ومحدودية فرص الوصول إلى التعليم والإحساس بفقدان الأمل في المستقبل، الشباب معرضين للتأثيرات الخارجية على نحو خاص. وبالتالي، فإن إشراك الشباب في بناء السلام وتعافي المجتمع المحلي أمر حاسم من أجل إقامة سلام مستدام.

١٠١ - وتشكل التيموريات ما يقارب ربع الموظفين المدنيين. ومع ذلك، يوجد اختلال في التوازن بين الجنسين على جميع الدرجات، حيث توجد نسبة أعلى للرجال في كل المستويات. ولا تشغل المرأة سوى منصبين في الإدارة العليا. وبالرغم من أن المرأة تحظى بنسبة ٢٦ في المائة من التمثيل في البرلمان الوطني، فإن مساهمتها في صياغة القوانين التي تراعي الفوارق بين الجنسين محدودة. ويضعف عدم وجود وعي كاف بالمنظور الجنساني في أوساط قادة البرلمان والأحزاب السياسية من هذه المشكلة. ويوفر دعم الأمم المتحدة للانتخابات البرلمانية والرئاسية فرصاً أكبر لإدراج إجراءات إيجابية وسياسية للمساواة بين الجنسين في قانون الانتخابات؛ وتوفير التثقيف المدني والانتخابي الموجه للنساء والشباب (مع تغطية للمناطق الريفية النائية)؛ والتوعية الجنسانية لقيادات الأحزاب السياسية وإدراج شواغل المرأة في برامج أحزابها؛ وتعزيز الأقسام الخاصة بالمرأة في الأحزاب السياسية؛ ووضع استراتيجيات لتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، ناخبة ومرشحة على السواء. وينبغي أيضاً النظر في حفز الأحزاب السياسية على تقديم مرشحات في الانتخابات في إطار الدعم المالي للأحزاب السياسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكفل المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة المساواة بين الجنسين في نشر موظفي الاقتراع، وكذا توافر الخبرة في الشؤون الجنسانية لدى فريق المساعدة الانتخابية. ومن الهام أيضاً أن تقدم الأمم المتحدة دعماً أساسياً في بناء قدرات مكتب تعزيز المساواة بين الجنسين وهيكل الحكومة المحلية لمعالجة الشواغل المتصلة بالمنظور الجنساني.

١٠٢ - وتشكل المرأة حالياً نسبة ٢٠ في المائة من قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. لكن ثمة حاجة إلى جهود إضافية للحفاظ على هذا المستوى من التمثيل أو زيادته، لا سيما وأن عدد المجنّدات الملتحقات بالدورة التدريبية الأخيرة تناقص إلى ٦ في المائة. ومن الهام أيضاً تنويع نطاق المهام التي تقوم بها الضابطات وتشجيع دمج المنظور الجنساني في جهود بناء القدرات على جميع المستويات، بما فيها الإدارة العليا. فشروط الخدمة المراعية للفوارق بين الجنسين هامة في توظيف الضابطات وترفيعهن والاحتفاظ بهن. وبالمثل، لا يزال تجنيد المرأة في القوات المسلحة التيمورية منخفضاً، وكانت ثمة مزاعم بالتمييز في معاملة النساء، ومنهن الأمهات المرضعات. وبالتالي يحتاج أي استعراض للقوات المسلحة التيمورية كفالة عنصر الخبرة في الشؤون الجنسانية لدى فريق التقييم، إضافة إلى تقييم الشواغل الجنسانية المتصلة

بالجوانب التشغيلية لهذه القوات، بما في ذلك معايير الترفيع ومعاملة الموظفين اللاتمي يضعن حملهن.

١٠٣ - ومن الأمور المثيرة للقلق البالغ أن العنف القائم على نوع الجنس لا يزال يشكل أعلى نسبة من الجرائم المبلغ عنها بصورة متواترة في البلد. ومع ذلك، فإن أقل من ربع الحالات التي أبلغت بها الشرطة أحيلت للملاحقة القضائية. وكثيراً ما أدى غياب الوضوح في أدوار الشرطة والمدعين العامين في عملية التحقيق في القضايا إلى تقديم أدلة غير كافية، وهو ما يفضي إلى رفض قضايا العنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد الأطفال. وكثير ما تشوب القرارات والأحكام التي يصدرها القضاة نقائص، من قبيل عدم تطبيق المعايير الدولية وعدم مراعاة المنظور الجنساني وعدم إدراك حقوق الطفل، حيث أن الأحكام لا تعكس في كثير من الأحيان خطورة الجرائم المرتكبة. وعلاوة على ذلك، عادة ما ينظر إلى العنف المنزلي على أنه شأن خاص، وتسوى الحالات المبلغ عنها عبر الوساطة في أغلب الأحيان. وقد نوقش مشروع قانون متعلق بالعنف المنزلي في مجلس الوزراء، لكن لم تتم إحالته بعد إلى البرلمان بسبب تأخر صدور مدونة القانوني الجنائي. ويؤدي ضعف النظام القضائي إلى مضاعفة الإمكانية المحدودة لوصول النساء والأطفال إلى العدالة، بسبب المواقف السائدة. وثمة حاجة إلى خبرة في الشؤون الجنسانية وحماية الطفل لمعالجة هذه القضايا في البعثة الجديدة وفي فريق الأمم المتحدة القطري حسب الاقتضاء، بما في ذلك في إطار الاستعراض المقترح للقطاع القضائي (انظر الفقرة ٨٨ أعلاه). وعلاوة على ذلك، فإن الوحدة المعنية بالضعفاء في الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وإن كانت آلية مركزية لدعم الضحايا، ولا سيما ضحايا العنف القائم على نوع الجنس (بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الأطفال)، تعاني نقصاً في الموارد ومن ارتفاع معدل تبدل الموظفين. وبالتالي، ثمة حاجة إلى زيادة الجهود من أجل تعزيز هذه الوحدة. ومن الواضح أن الخبرة ومسألة التمثيل في الشؤون الجنسانية وحماية الطفل هما عنصران حاسمان في مكون الشرطة في البعثة الجديدة، وينبغي أن يُطلب من البلدان المساهمة بقوات نشر مثل هذه الخبرة في وحداتها.

١٠٤ - وسيكون أحد العناصر الأساسية لنجاح البعثة الجديدة هو بناء الملكية الوطنية من خلال عملية تشاورية تشمل الجميع. ولهذا الغاية، من الأهمية بمكان وضع استراتيجيات تواصلية منذ بداية البعثة تستهدف تلبية الاحتياجات إلى المعلومات لدى النساء والرجال والفتيات والفتيان، في المناطق الحضرية والريفية على السواء، وتتضمن أشكالاً بديلة للاتصال لتعزيز الفهم في مجالات حاسمة من قبيل العملية الانتخابية، وإصلاح قطاع الأمن وسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال.

## حاء - شؤون الإعلام والاتصال

١٠٥ - أدت تجربة العنف السابقة إلى إصابة السكان التيموريين بالاضطرابات النفسية من جراء الصدمة وتعرضهم بسهولة للانزعاج، وفي نفس الوقت جعلهم عدم وجود مصادر معلومات موثوقة عرضة للتأثر بالشائعات. وكان كلا الاتجاهين واضحا في الأزمة الأخيرة. ويفاقم هذا الأمر كون قطاع وسائط الإعلام في تيمور - ليشتي، بالرغم من الاستثمار الدولي الكبير فيه، غير قادر حاليا على توفير مصدر معلومات منتظم وموثوق لسكانها. ويعد هذا نتيجة لعدد من العوامل، منها عدم انتظام إمدادات الكهرباء، وعدم وجود تدريب مهني ملائم، وعدم وجود أجهزة للإرسال وإعادة الإرسال عن بعد، وتدهور البنية التحتية للاتصالات الموجودة. ولا تُستقبل وسائط الإعلام الإلكترونية ولا المكتوبة بشكل يعول عليه خارج ديلي. وتظل الشبكة الوطنية العامة للتلفزيون والإذاعة، راديو وتلفزيون تيمور - ليشتي، مصدرا مستقلا ومحترما للمعلومات على العموم. لكن جودة التغطية تتفاوت تفاوتا واسعا، ويرى السكان عموما أن أداء راديو وتلفزيون تيمور - ليشتي لم يكن ملائما خلال الأزمة الحالية. وإضافة إلى ذلك، سعت بعض العناصر في الحكومة مؤخرا إلى التأثير على تغطية راديو وتلفزيون تيمور - ليشتي بالرغم من الأحكام الدستورية الصريحة التي تصون استقلاليتها التحريرية.

١٠٦ - ويظل البث بالتردد المعدل الوسيلة الإلكترونية الأساسية لنشر المعلومات في تيمور - ليشتي. وبالرغم من عدم وجود أي بيانات استقصائية شاملة حاليا عن جمهور المستمعين والمشاهدين، فإن راديو وتلفزيون تيمور - ليشتي يذكر أن حوالي ٦٠ في المائة من مجموع السكان يستقبلون بثه. فأجهزة الإرسال الموجهة إلى ٥ من المقاطعات الـ ١٣ (أينارو، ولوتيم، ومانوفاهي، وكوفاليم، وأوكوسي) لا تعمل حاليا. وبالرغم من وجود شبكة مؤلفة من ١٩ محطة إذاعية للمجتمعات المحلية أيضا، فإن خمس منها متوقفة عن البث حاليا. وبالرغم من أن إشارات الموجات القصيرة تصل إلى أغلب البلاد، فإن معظم السكان خارج ديلي ليست لديهم إمكانية الحصول على أي بث إذاعي من أي نوع. وفيما يتعلق بالتلفزيون، فإن المحطة المحلية الوحيدة هي التلفزيون العمومي، تلفزيون تيمور - ليشتي، لكن بثه يصل إلى ديلي وضواحيها المباشرة فقط، نظرا لتعطل جهاز إرسال بوكاو حاليا. وتنفذ هيئة الإذاعة والتلفزيون البرتغالية حاليا مشروعا ثنائيا، من المقرر إنجازه في آذار/مارس ٢٠٠٧، سيؤدي إلى توسيع نطاق تغطية إشارات البث العمومي الوطني ليصل إلى عواصم خمس مقاطعات خارج ديلي (بوكاو، وماليانا، وأوكوسي، وسواي، ولوس بالوس).

١٠٧ - وفيما يتعلق بوسائط الإعلام المطبوعة، هناك ثلاث صحف هي "تيمور بوست" و "دياريو ناسيونال" و "سوارا تيمور لوروسي"، وهي تنتج حاليا نسحا يومية في ديلي، لكن التوزيع خارج ديلي غير منتظم وكثيرا ما يتأخر عدة أيام. وهناك إضافة إلى ذلك عدد من الدوريات الأخرى التي تطبع حاليا بشكل متقطع. وأهمية الإنترنت محدودة كأداة للإعلام الداخلي، نظرا لأن وصولها محدود جدا في ديلي وغير موجود على الإطلاق في المقاطعات. ومع ذلك، فإن الرسائل القصيرة عبر الهاتف تستخدم على نطاق واسع، كأداة اتصالات آنية للأحزاب السياسية، ومجموعات المجتمع المدني والمجتمع الدبلوماسي.

١٠٨ - وخلصت بعثة التقييم إلى أنه، بالنظر إلى البيئة المشحونة سياسيا حاليا في تيمور - ليشتي وأهمية التربية الوطنية بالنسبة للانتخابات القادمة، سيتعين على مكون شؤون الإعلام أن يلعب دورا رئيسيا في البعثة الجديدة. وينبغي أن ينفذ حملة اتصالات استراتيجية تهدف إلى توضيح عمل البعثة، وتوفير مصدر موضوعي وموثوق للمعلومات، وبناء قدرات وسائط الإعلام المحلية وقدرات التوزيع، ودعم تثقيف الناخبين، وتعزيز المصالحة، والتصدي للمعلومات المضللة. وسيكون تيسير وصول المجتمعات المحلية إلى معلومات دقيقة وواسعة النطاق عاملا أساسيا لتحقيق هذا الهدف. وينبغي إجراء تشخيص أشمل لبيئة وسائط الإعلام الحالية، مع تركيز خاص على بيانات المستمعين/المشاهدين، في أسرع وقت ممكن. وينبغي لعنصر شؤون الإعلام أن يعتمد، في قيامه بعمله، إلى أقصى حد ممكن على شبكات التوزيع والإنتاج وأنظمة الاتصالات الموجودة سلفا، مستخدما الشراكات الخارجية والترتيبات الثنائية للمساعدة على بناء قدرة محلية مستدامة.

## سابعاً - توصيات بإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي

١٠٩ - على نحو ما توخى قرار مجلس الأمن ١٦٩٠ (٢٠٠٦)، واستنادا إلى النتائج التي توصل إليها فريق التقييم المتعدد التخصصات، أوصي بإنشاء بعثة متكاملة متعددة الأبعاد للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، تكون ولايتها ومفهوم عملياتها وتشكيلها على نحو ما يرد أدناه. ودعما لهذه التوصية، بعث إليّ رئيس الوزراء راموس - هورتا برسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس (S/2006/620، المرفق) يشير فيها إلى "وجود توافق في الآراء في أوساط جميع أصحاب المصلحة على أن الحالة في تيمور - ليشتي تقتضي إنشاء بعثة حفظ للسلام تابعة للأمم المتحدة تكون متعددة الأبعاد ومتكاملة".

## ألف - الولاية

١١٠ - أوصي بأن تشمل ولاية البعثة الجديدة ما يلي:

(أ) تقديم الدعم إلى حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات المعنية من أجل توطيد الاستقرار السياسي وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي، وتيسير الحوار السياسي بين أصحاب المصالح التيموريين؛

(ب) مساعدة الحكومة ومكتب الرئيس وغيرهما من مؤسسات تيمور - ليشتي في جهودها المبذولة لبدء عملية مصالحة وطنية، بطرق تشمل المساعي الحميدة، وتعزيز التماسك الاجتماعي الرامي إلى مد الجسور على جميع المستويات؛

(ج) تقديم الدعم إلى تيمور - ليشتي في كافة نواحي العملية الانتخابية الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٧، بما في ذلك عن طريق الدعم التقني واللوجستي، وإسداء المشورة فيما يتصل بالسياسة الانتخابية والتصديق على صحتها أو عن طريق أشكال الدعم الأخرى، وذلك لكفالة استيفاء العملية الانتخابية للمعايير الدولية وتمتعها بدعم ومشاركة وطنيين واسعي النطاق، وتوفير وجود دولي محايد طوال فترة إجراء الانتخابات والمساعدة في عملية التصويت وعد الأصوات وإعلان نتائج الانتخابات؛

(د) كفالة إعادة الأمن العام واستتبابه في تيمور - ليشتي من خلال وجود شرطة الأمم المتحدة بولايتها المناطة بها التي تقوم بموجبها بأعمال الشرطة عن طريق تقديم الدعم للشرطة الوطنية التيمورية التي ستشاركها المقار، والمساعدة في مواصلة تدريب أفراد الشرطة التيمورية ووزارة الداخلية وتطويرهما المؤسسي وتعزيزهما، والمعاونة كذلك في تخطيط وتحضير الترتيبات الأمنية ذات الصلة بالعملية الانتخابية بهدف إعداد الشرطة الوطنية الإعداد المناسب للقيام بدورها والاضطلاع بمسؤولياتها أثناء إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٧؛

(هـ) تقديم الدعم إلى حكومة تيمور - ليشتي عن طريق الوجود المحايد لضباط الاتصال العسكري التابعين للأمم المتحدة من أجل الاتصال بالعسكريين الإندونيسيين، ومساعدة وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية التيمورية في التخطيط لعمليات تأمين الحدود وتنفيذها تأهباً لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٧ وأثنائها وتيسيراً لتهيئة مناخ سلمي آمن على الحدود حتى يتسنى إجراء انتخابات ذات مصداقية؛

(و) تقديم المساعدة إلى الحكومة عن طريق توفير المستشارين من أجل تعزيز بناء القدرات المؤسسية وتطويرها في مجال الدفاع، بما في ذلك القوات المسلحة التيمورية ووزارة الدفاع؛

(ز) تقديم الدعم إلى الحكومة والمؤسسات التيمورية المعنية في تصميم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالحد من الفقر والنمو الاقتصادي وذلك بغرض العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الواردة في خطة التنمية الوطنية؛

(ح) تقديم المساعدة مع شركاء آخرين من أجل مواصلة بناء قدرات مؤسسات الدولة والحكومة في المجالات التي تتطلب خبرات تخصصية، مثل قطاعي الدفاع والعدالة، وتشجيع عقد "اتفاق" بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي للتنسيق بين مساهمات الحكومة والأمم المتحدة وسائر الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف في البرامج ذات الأولوية؛

(ط) تقديم المساعدة من أجل مواصلة تعزيز القدرات والآليات الوطنية المؤسسية والمجتمعية لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها وتشجيع إحقاق العدالة والمصالحة، بما في ذلك لصالح النساء والأطفال، ومراقبة حالة حقوق الإنسان وتقديم التقارير عنها؛

(ي) المساعدة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك معاونة مكتب المدعي العام بتيمور - ليشتي عن طريق توفير فريق من المحققين ذوي الخبرة لاستئناف مهام التحقيق التي كانت تقوم بها الوحدة السابقة للجرائم الخطيرة واستكمال التحقيقات في القضايا المعلقة التي تناول ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في البلد في عام ١٩٩٩؛

(ك) تيسير توفير المساعدة من أجل الإغاثة والإنعاش للسكان التيموريين المحتاجين وحصولهم عليها، مع التركيز بشكل خاص على أكثر قطاعات المجتمع ضعفا، بما في ذلك المشردون داخليا والنساء والأطفال؛

(ل) تعميم المنظور الجنساني والمنظورات التي تهتم بالأطفال والشباب في سياسات البعثة وبرامجها وأنشطتها، والعمل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لدعم وضع استراتيجية وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تكفل لها حقوقها ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة مع الرجل في كافة عمليات إدارة الحكومة والدولة؛

(م) توفير معلومات موضوعية ودقيقة للسكان التيموريين، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة في عام ٢٠٠٧، مع تعزيز تفهم عمل بعثة الأمم المتحدة، والمساعدة في بناء قدرات وسائط الإعلام المحلية؛

(ن) كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم وحريرتهم في التنقل، وحماية موظفي الأمم المتحدة، ومرافقها، ومنشآتها ومعداتها وأصولها الإنسانية المرتبطة بالعملية؛

(س) التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع أصحاب المصالح ذوي الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمناخون الدوليون، من أجل إنجاز هذه المهام.

١١١ - وأوصى بإنشاء البعثة لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، إلى ما بعد تنفيذ نتائج انتخابات عام ٢٠٠٧، تُقدم خلالها بانتظام تقارير مرحلية إلى المجلس. وأوصى بأن يؤذن للبعثة بعد ذلك بفترات أخرى مدة كل منها ١٢ شهرا، مع إجراء استعراضات دورية فيما يتعلق بحجم عناصرها المختلفة.

## باء - الهيكل

١١٢ - لكي تنجز البعثة ولايتها الواردة تفاصيلها في الفقرة ١١٠ أعلاه، سيلزم وجود عنصر مدني قوي، يشمل قوات شرطة مدنية تابعة للأمم المتحدة يفوق قوامها كثيرا القوام الذي كان موجودا في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، ويسانده عنصر عسكري مصغر تابع للأمم المتحدة. وسيقود عمليات البعثة ممثلي الخاص الذي سيتولى أيضا منصب رئيس البعثة. وسيقوم الممثل الخاص بإجراء الاتصالات بالسلطات التيمورية وغيرها من أصحاب المصالح، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمأخين الثنائيين والمتعددي الأطراف واجتمع الدبلوماسي. وسيبدل كذلك المساعي الحميدة لدى السلطات التيمورية على جميع المستويات، حسب الاقتضاء، وستكون له كذلك سلطة شاملة على الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي دعما لولاية البعثة، وسيتولى قيادة منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد وتوجيهها ودعمها سياسيا. وسيقوم بمساعدة الممثل الخاص فريق إدارة عليا يتألف من جملة موظفين منهم نائبان، ومفوض للشرطة، وقائد للقوة وكبير موظفين إداريين.

١١٣ - وتقوم بدعم الممثل الخاص وتتبع مكتبه وحدة للشؤون السياسية، ووحدة للتخطيط وأفضل الممارسات، ووحدة للشؤون القانونية، ووحدة للسلوك والانضباط، ووحدة لشؤون الإعلام والاتصال، ومركز للعمليات المشتركة، ومركز مشترك لتحليلات البعثة، ووحدة لمراجع الحسابات المقيم، ومستشار أقدم للشؤون الجنسانية. وسيضطلع نائباً للممثل الخاص معني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون بمسؤولية وحدة دعم قطاع الأمن، ووحدة حقوق الإنسان والعدالة في الفترة الانتقالية، ووحدة دعم إقامة العدل إضافة إلى عنصر الشرطة المدنية، والعنصر العسكري، وقسم الأمن بالأمم المتحدة، وقسم الدعم الإداري؛ وسيتولى النائب أيضا رئاسة البعثة في غياب الممثل الخاص. وسيضطلع نائباً للممثل الخاص معني بدعم شؤون الحكم، والتنسيق الإنمائي والإنساني ويعمل أيضا كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية بالمسؤولية الأساسية عن الوحدة المعنية بالانتخابات، ووحدة دعم الحكم الديمقراطي، ووحدة دعم التنمية الاقتصادية، ووحدة حشد الموارد من المأخين وتنسيقها، وسيتبعه المستشار المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيكون كبير موظفي الممثل

الخاص مسؤولاً عن التنسيق الإجرائي في نطاق البعثة، وتنظيم سبل الاتصال بين الممثل الخاص وجميع عناصر العملية، وعن الإدارة اليومية لمكتب الممثل الخاص.

## ١ - تقديم الدعم لقطاع الأمن

١١٤ - ستتابع البعثة نهجاً شاملاً إزاء تقديم الدعم لقطاع الأمن وستقوم بربط أنشطتها في مجال مهام الشرطة بالمساعدة المقدمة لقطاع الدفاع. وستُنشأ وحدة لدعم قطاع الأمن تخضع مباشرة لسلطة نائب الممثل الخاص المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، وتكون مهمتها إسداء المشورة بشأن الإدارة عموماً في قطاع الأمن، بما في ذلك الإصلاح في مجالي الشرطة والدفاع. وستعمل هذه الوحدة على الربط بين ما يقوم به كل من البعثة وشركائها من أنشطة تتصل بقطاع الأمن، وتيسير تقديم المساعدة الدولية في هذا المجال. وستقدم الوحدة المشورة بشأن إصلاح وزارة الداخلية وتطويرها وذلك بالتشاور الوثيق مع عنصر الشرطة بالبعثة. وستقدم الوحدة أيضاً المشورة بشأن إصلاح وزارة الدفاع والقوات المسلحة التيمورية وتطويرهما، وكذلك فيما يتعلق بالمحاربين القدماء. وستضم الوحدة مستشارين أقدم معينين بكل من إدارة الأمن العام، وإصلاح الدفاع وشؤون المحاربين القدماء، يتبعون نائب الممثل الخاص مباشرة. وسيتمتع المستشارون بوزارة الدفاع والقوات المسلحة (انظر الفقرة ٦٣ أعلاه) المستشار الأقدم المعني بإصلاح الدفاع، وسيقدمون العون لوزارة الدفاع والقوات المسلحة في مجالات حاسمة مثل وضع السياسات وتخطيطها، والشراء وإعداد الميزانيات، والموارد البشرية والتدريب.

## ٢ - عنصر الشرطة

١١٥ - للقيام بالمهام التي ورد ذكرها في الفقرات ٦٤-٧٠ أعلاه، يوصى بنشر أفراد من شرطة الأمم المتحدة يصل عددهم إلى ٦٠٨ إلى تيمور - ليشتي في الفترة السابقة مباشرة لانتخابات عام ٢٠٠٧ وفي أنائها وفي أعقابها وفي فترة التنصيب. وسيشمل ذلك عدداً يصل إلى ١٠٨ من ضباط الشرطة لصون القانون والنظام في كافة أرجاء البلد حسب الاقتضاء؛ ولإسداء المشورة وتقديم المساعدة في إصلاح قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وإعادة تشكيلها وبنائها وما يرتبط بذلك من مهام إدارية؛ ومساعدة الشرطة التيمورية على كفالة الأمن خلال مرحلتي ما قبل الانتخابات وما بعدها. وسيضم هؤلاء الـ ١٠٨ عدداً يصل إلى ٤٥٥ ضابطاً في مقاطعة ديلي بغرض دعم المقر الوطني لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ومراكز الشرطة المحلية فضلاً عن مقر شرطة الأمم المتحدة ومركز عملياتها. وستكون ثمة حاجة إلى ٦٤٠ ضابط شرطة خارج مقاطعة ديلي؛ وسيزود ثلاثة من مقر المقاطعات الإثني عشر التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي خارج ديلي بعدد من ضباط الشرطة

يبلغ ١٧ ضابطا لكل منها، بينما سيزود كل من مقار المقاطعات التسع المتبقية بضباط يبلغ عددهم ١٣ ضابطا. وعلى صعيد المقاطعات الفرعية، يوصى بأنه سيلزم عدد يصل إلى ثمانية من أفراد الشرطة لكل من مراكز الشرطة التسعة والخمسين. وسيعين ثلاثة عشر ضابطا خصيصا للتركيز على إسداء المشورة وتقديم المساعدة لشرطة الحدود الخاصة وشرطة التدخل السريع التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وأخيرا، سيلحق ٥٠٠ فرد من الـ ٦٠٨ ١ أفراد بأربع وحدات شرطة نظامية تتألف كل منها من ١٢٥ شرطيا. وستتخذ وحدتان منها مقرا لها في ديلي فيما ستكون إحداها في غرب البلد والأخرى في شرقه. وينبغي بذل جهود خاصة لضم شرطيات إلى عنصر الشرطة.

١١٦ - وعقب الانتخابات، سيسحب ما يناهز ٦٠٠ شرطي تدريجيا من البعثة. وسيقرر مدى تقليص الحجم ووتيرته على وجه الدقة على أساس تقييم تشخيصي يجري بعد الانتخابات لتحديد الفعالية والكفاءة التشغيلية الإجمالية لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي فضلا عن الحالة الأمنية. وستقلص قدرة وحدات الشرطة النظامية للأمم المتحدة إلى وحدة واحدة قوامها ١٤٠ فردا تبقى في ديلي.

### ٣ - العنصر العسكري

١١٧ - في ظل الحالة الأمنية المتقلبة، التي تعزى جزئيا إلى زيادة وجود الأسلحة غير المشروعة في أوساط السكان المدنيين، ستحتاج البعثة إلى ضم قدرة عسكرية مصغرة للإسهام في إقامة بيئة آمنة ومستقرة، وستكون بحاجة إلى العمل وفقا لقواعد اشتباك قوية بدرجة ملائمة. ومع مراعاة استمرار وجود فرقة العمل المختلطة وتخفيضها المحتمل، يُقترح أن يقوم العنصر العسكري في البعثة بما يلي: (أ) توفير الأمن لمقر البعثة في ديلي؛ (ب) توفير قوة للاستجابة السريعة مقرها في ديلي يمكنها مساعدة شرطة الأمم المتحدة عندما تكون قدرتها مستخدمة بشكل مفرط أو عندما يتجاوز الخطر قدراتها في مجال الأمن العام؛ و (ج) توفير الاتصال مع قوات الأمن الدولية، ولا سيما أثناء الفترة الانتقالية التي تسبق مباشرة النشر الكامل للبعثة؛ (د) توفير تغذية مرتدة ومشورة بشكل محامد لقوات الأمن على الحدود مع إندونيسيا للتقليل من احتمال حدوث توترات ونشوب عنف مجتمعي في المقاطعات المجاورة، ولا سيما أثناء فترة الانتخابات. وسيساعد العنصر العسكري أيضا، من خلال مركز العمليات المشتركة للبعثة ومركز التحليل المشترك للبعثة، في رصد بيئة الأمن والقانون والنظام والتحقق منها، وفي وضع استراتيجيات البعثة لمنع تصاعد التهديدات الأمنية وردعها.

١١٨ - في رسالته المؤرخة ٤ آب/أغسطس الموجهة إليّ (S/2006/620، المرفق) ذكر رئيس الوزراء راموس - هورتا أنه "مع الأخذ في الاعتبار أن مرحلة الطوارئ قد ولّت وأنه ينبغي

إعادة النظر في الترتيبات المعتمدة حالياً المتعلقة بالقوات الدولية“ ترى الحكومة الجديدة” أنه من الضروري أن تضم البعثة الجديدة، فضلاً عن وحدة مدنية متينة، قوة شرطة كثيفة العدد بحيث يتاح نشرها في جميع المقاطعات والمقاطعات الفرعية، على أن تساندها قوة عسكرية صغيرة، وتكون تحت إمرة الأمم المتحدة وسيطرتها“. ولإنجاز هذه المهام، يقترح أن يتألف العنصر العسكري من أفراد مسلحين وغير مسلحة من جميع الرتب يصل عددهم إلى ٣٥٠ فرداً، وسيتركز وجوده في ديلي، باستثناء أفرقة ضباط الاتصال غير المسلحين في المقاطعات الحدودية كوفاليم و بوبونارو وأوكوسي. وعند اكتمال النشر، ستكون هناك سريتان مسلحتان في ديلي، تقوم إحداهما بحفظ الأمن بالنسبة لأماكن العمل والممتلكات الهامة الخاصة بالبعثة. ويكون مقر السرية الأخرى في مطار ديلي بغرض توفير قوة عسكرية للرد السريع، وتتكون من فصيلة واحدة مزودة بمركبات مدرعة مصفحة وما لا يزيد عن فصيلتين قادرتين على النشر السريع لتعزيز قوات الشرطة أو مساندها عسكرياً في جميع أرجاء البلد استجابة لأخطار وشيكة أو فعلية. وسينشر فريق للاتصال العسكري، يتألف من ٢٢ ضابطاً غير مسلح، لتنسيق المهام الأمنية مع قوات الأمن الدولية، وإرساء وجود مستمر في المقاطعات الحدودية الثلاث، إلى جانب أفراد الشرطة المسلحين التابعين للأمم المتحدة الملحقين بمراكز الشرطة في المقاطعات.

١١٩ - وسينشر العنصر العسكري بشكل متسلسل، بالتنسيق الوثيق مع قوات الأمن الدولية التابعة لفرة العمل المختلطة التي توجد حالياً في منطقة ديلي. وستضم مرحلة النشر الأولية مقر العنصر العسكري، وضباط متخصصين للعمل في مركز العمليات المشتركة ومركز التحليل المشترك للبعثة ومركز العمليات اللوجستية المشتركة، ووحدات الدعم، وضباط اتصال غير مسلحين لتحويل فريق مستشاري التدريب العسكري التابع لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى فريق للاتصال العسكري. وستتضمن المرحلة الثانية نشر السريتين المسلحتين الذي سيعقبه بعد ذلك النقل المتوقع للسلطة العسكرية من فرقة العمل المختلطة إلى العنصر العسكري للبعثة متى بدأت العمل قدرات كافية من شرطة الأمم المتحدة (بما في ذلك وحدات الشرطة النظامية) في ديلي. وعند إجراء انتقال السلطة هذا، ستسحب فرقة العمل المختلطة عناصرها المتبقية، ما عدا العناصر التي ستنتقل مباشرة إلى سلطة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يكون ثمة حاجة للعنصر العسكري حتى تجرى الانتخابات ولمدة ملائمة بعد ذلك.

## ٤ - العنصر المدني

## (أ) الشؤون السياسية

١٢٠ - ستقوم وحدة للشؤون السياسية بتوفير المشورة السياسية والتقييمات للممثل الخاص وللبعثة ككل. ودعماً للمساعي الحميدة للبعثة ولمهامها في مجال التيسير السياسي، سيكون لدى الوحدة القدرات الكافية لرصد التطورات السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من التطورات ذات الصلة في ديلي وفي أنحاء المناطق وتحليلها والإبلاغ عنها. وينبغي لهذه القدرات أن تركز على التطورات المرتبطة بالحكم وبالعملية التشريعية، والأحزاب السياسية والانتخابات، وقطاع الأمن، والمصالحة على صعيد المجتمعات المحلية، والاتصالات المدنية والسياسية، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية. ولكفالة التغطية الكافية، ولا سيما في الفترة السابقة للانتخابات مباشرة، ينبغي بناء هذه القدرات في المناطق وكذلك في ديلي. وستقوم الوحدة أيضاً بمساعدة الممثل الخاص وغيره من كبار الموظفين الإداريين في اتصالاتهم بالسلطات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التيمورية؛ وإقامة اتصال وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة بأسرها والدوائر الدبلوماسية؛ والوفاء بمتطلبات الإبلاغ الذي تضطلع به البعثة؛ وتوفير مدخلات، حسب الاقتضاء، لنشر المواد الإعلامية ذات الطابع السياسي.

## (ب) التخطيط وأفضل الممارسات

١٢١ - ستدعم وحدة التخطيط وأفضل الممارسات الممثل الخاص للأمين العام في تخطيطه للبعثة، بما في ذلك وضع واستكمال خطة تنفيذ البعثة، وستكفل أخذ الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في الحسبان في جميع أنشطة البعثة.

## (ج) الانتخابات

١٢٢ - سيكون العنصر الانتخابي، التابع لنائب الممثل الخاص لدعم الحكم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، تحت رئاسة وإدارة أحد كبار موظفي شؤون الانتخابات، الذي سيوفر التوجيه المتعلق بالسياسة العامة فيما يخص كافة أنشطة المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. وسيتضمن العنصر موظفي شؤون انتخابات يتولون توفير المساعدة والمشورة للأمانة التقنية لإدارة الانتخابات وللجنة الانتخابات الوطنية في ديلي وكذلك في المقاطعات والمقاطعات الفرعية. ويشترك معظم موظفي شؤون الانتخابات في مواقع واحدة مع نظرائهم الوطنيين على مستوى الأمانة التقنية واللجنة.

١٢٣ - ومن المرتأى نشر قرابة ٣٥ مشرفا دوليا على الانتخابات، إلى جانب ما يناهز ١٠٨ من متطوعي الأمم المتحدة على صعيدي المقاطعات والمقاطعات الفرعية. ونظرا لأن مدير الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات أبلغ بعثة التقييم، في ٨ تموز/يوليه، بأن الحكومة ستطلب نشر ٢٥٠ من متطوعي الأمم المتحدة على نطاق الدولة قبل إجراء الانتخابات بثلاثة أشهر، يرجح أن يكون هناك مرحلة ثانية للنشر في ذلك الوقت. ويرتقى طلب الحكومة أيضا قدرا كبيرا من المشاركة الدولية في عملية فرز الأصوات. وإذا طلب من الأمم المتحدة الاضطلاع بدور التصديق، سيلزم أن يضم فريق التقييم المتعلق بالتصديق الانتخابي اثنين من كبار الخبراء يزوران تيمور - ليشتي في خمس مناسبات مختلفة على الأقل. وستكون ثمة حاجة أيضا إلى المستوى الكافي من الموظفين الوطنيين، لأغراض منها دعم فريق التصديق فيما يتعلق بالنقل والترجمة الشفوية.

#### (د) الشؤون القانونية

١٢٤ - ستوفر وحدة للشؤون القانونية المشورة للممثل الخاص للأمين العام فيما يخص كافة جوانب ولاية البعثة. وستوفر الوحدة أيضا المشورة بشأن أية مسائل قانونية قد تنشأ فيما يخص الأنشطة الفنية للبعثة. وعلاوة على ذلك، ستوفر الوحدة المشورة بشأن المسائل التي تتصل بالترتيبات الإدارية والقانونية للبعثة، من قبيل الترتيبات المتعلقة بالامتيازات والحصانات، وتزويد البعثة بأية مبانٍ مملوكة للحكومة، وأية مطالبات تقدمها أطراف ثالثة ضد البعثة، ومسائل المشتريات، والترجمة الشفوية أو تطبيق النظامين الأساسيين والإداري للأمم المتحدة.

#### (هـ) حقوق الإنسان والعدالة في الفترة الانتقالية

١٢٥ - ستشتمل البعثة على وحدة لحقوق الإنسان وللعدالة في الفترة الانتقالية، تابعة لنائب الممثل الخاص لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، ستكون ولايتها هي تعزيز حقوق الإنسان ورصدها وحمايتها. وللإضطلاع بهذه الولاية، ستقوم الوحدة بجملة أمور، منها رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ وتوفير الدعم اللازم لتعزيز القدرات التيمورية المؤسسية والمجتمعية في مجال رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها؛ ومساعدة السلطات التيمورية على كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وإنصاف الضحايا. وفي هذا الصدد، ستكفل الوحدة المتابعة والتنفيذ الفعالين لتوصيات اللجنة المستقلة الخاصة للتحقيق وتوصيات الآليات الأخرى للعدالة في الفترة الانتقالية. وستسهم الوحدة أيضا في تعزيز قدرات رصد حقوق الإنسان لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة والمنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان، ولا سيما في المقاطعات، وستوفر الدعم لبرامج التدريب والتثقيف في مجال

حقوق الإنسان. وبالإشتراك مع عنصر الشرطة المدنية، ستكون وحدة حقوق الإنسان مسؤولة أيضا عن المساعدة في تعزيز آليات التأديب الداخلي للشرطة التيمورية. وستعمل الوحدة بشكل وثيق مع جميع عناصر البعثة، وبخاصة عنصر الشرطة والعنصر العسكري ومستشار الشؤون الجنسانية، من أجل كفالة إدماج حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالحماية في الاستراتيجية السياسية العامة وبرامج البعثة. وستوفر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعما موضوعيا ومنهجيا للوحدة في كافة مراحل البعثة.

#### (و) إقامة العدل

١٢٦ - إن وحدة دعم إقامة العدل التابعة لنائب الممثل الخاص لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، ستشتمل على ثلاث وظائف (لمستشار قضائي ومستشار للمسائل الجنسانية ومستشار لشؤون السجون) بغرض إسداء المشورة بشأن قضايا تتصل بمجمل أمور منها تطوير نظام العدالة إجمالا، والتحقيقات في الجرائم الخطيرة. وسيقوم المستشارون أيضا بتيسير إقامة روابط بين عناصر نظام العدالة الجنائية وغيره من القطاعات، وإسداء المشورة لقيادة البعثة بشأن المسائل التشريعية ذات الصلة. غير أن كافة قدرات مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي المكرسة لدعم أداء المهام التنفيذية في قطاع العدل ينبغي أن تنقل إلى برنامج العدالة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما سيحتاج بدوره إلى إدراج عنصر معزز لإتاحة مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة وتسهيل مقاضاة المتهمين في القضايا الهامة والحساسة من الناحية السياسية والمتعلقة بالأزمة الأخيرة، ومعالجة التأخر في الفصل في قضايا الجرائم العادية.

#### (ز) الحكم الديمقراطي

١٢٧ - لكي يتسنى ضمان إقامة صلة قوية بين البعثة والمجتمع الإنمائي عموما بشأن قضايا الحكم، ولتقديم المشورة لممثلي الخاص بشأن التطورات الديمقراطية والمؤسسية في تيمور - ليشتي، يُقترح إنشاء وحدة صغيرة لدعم الحكم الديمقراطي، تكون تابعة لنائب الممثل الخاص لدعم الحكم، والتنمية، وتنسيق الشؤون الإنسانية. وستشتمل هذه الوحدة على خمس أو ست وظائف لإسداء المشورة بشأن قضايا الحكم العامة (من قبيل سير عمل أجهزة السيادة) ووظيفة واحدة لإسداء المشورة بشأن القضايا المتصلة بالشباب.

١٢٨ - وستقع المسؤولية الرئيسية فيما يخص تنسيق جهود بناء القدرات المؤسسية والفردية على عاتق القطاعات الحكومية المعنية وستُربط بالخطط الاستثمارية القطاعية وخطط تنمية القدرات المتعلقة بكل من هذه القطاعات على حدة. غير أن وحدة دعم الحكم الديمقراطي

(وكذلك عناصر أخرى من البعثة)، التي تعمل في إطار تعاون وثيق مع شركاء التنمية، ستساعد الحكومة التيمورية على وضع الاستراتيجية الطويلة الأجل التي ستجري ضمنها بناء القدرات، في سياق إطار ”الاتفاق الدولي“ الأوسع نطاقا.

### (ح) التنمية الاقتصادية

١٢٩ - لكي تتسنى كفاءة إقامة صلة قوية فيما يخص قضايا التنمية الاقتصادية بين البعثة والحكومة وشركائها، يقترح إنشاء وحدة لدعم التنمية الاقتصادية تحت إشراف نائب الممثل الخاص لدعم الحكم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية. وستتولى هذه الوحدة مسؤولية إسداء المشورة لنائب الممثل الخاص بشأن الدعم المقدم للحكومة في صياغة سياسات واستراتيجيات الحد من الفقر والنمو الاقتصادي بغرض تعزيز أهداف الخطة الإنمائية الوطنية. وستشمل هذه الوحدة حملة أمور، منها القدرات الاستشارية في مجالات الاقتصاد الكلي ومسائل السياسات الضريبية والسياسات العامة المناصرة للفقراء.

### (ط) الشؤون الإنسانية

١٣٠ - ستشتمل البعثة أيضا على وحدة لتعبئة وتنسيق موارد المانحين، تكون تابعة لنائب الممثل الخاص لدعم الحكم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية. وستساعد الوحدة نائب الممثل الخاص بوصفه المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية لكفالة التنسيق اللازم مع المؤسسات الوطنية وفيما بين وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية وعناصر البعثة الأخرى بغرض كفالة تكامل الجهود المبذولة في مجال المساعدة الغوثية والإنعاش، بما في ذلك في مجال معالجة الجوانب الإنسانية للأزمة.

### (ي) المنظور الجنساني

١٣١ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ونظرا إلى وضع المرأة والفتاة في تيمور - ليشتي، ينبغي أن تغتتم البعثة الجديدة الفرصة للبناء على أساس البرامج الحالية وتعزيزها لمعالجة القضايا والشواغل ذات الصلة بالفروق بين الجنسين السائدة بين السكان. وبالنظر إلى الأبعاد الجنسانية الشاملة للأزمة وعلى ضوء الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية التي يواجهها البلد، فإن كل مجال من المجالات الموضوعية الحاسمة للبعثة يحتاج إلى خبرة فنية في القضايا الجنسانية، وتشمل تلك المجالات المساعدة الانتخابية، والقطاع الأمني، وحقوق الإنسان، وإقامة العدل وإدارة شؤون الحكم. وبالإضافة إلى الخبراء الجنسانيين المتخصصين في هذه المجالات، سينضم مستشار أقدم للشؤون الجنسانية إلى مكتب الممثل الخاص لتيسير ودعم وتقديم الإرشاد التقني لمديري البعثة وموظفيها في جميع مكوناتها

لضمان التنسيق بين جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة الأنشطة. سيقوم أيضا كبير مستشاري الشؤون الجنسانية والخبراء في الشؤون الجنسانية بالعناصر ذات الصلة من البعثة بالاضطلاع بدور جهاز الاتصال الخارجي، من خلال العمل عن كثب مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وسائر وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها، وبرامجها لدعم السلطات التيمورية ومكتب تعزيز المساواة بين الجنسين وكذلك الأطراف الفاعلة المعنية في المجتمع المدني (بما فيها المجموعات النسائية) وغيرها من الجهات الوطنية المعنية لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومراعاة الاحتياجات الجنسانية في مختلف المجالات القطاعية. وعلى ضوء المسائل المطروحة، سيكون من الأهمية الحاسمة بمكان أن يتعاون كبير مستشاري الشؤون الجنسانية والخبراء في الشؤون الجنسانية تعاوناً وثيقاً مع وحدة حقوق الإنسان، والمستشار المعني بالشؤون المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وخبراء اليونيسيف المعنيين بحقوق الطفل في فريق الأمم المتحدة القطري. وستتولى وحدة السلوك والانضباط في مكتب الممثل الخاص لمعالجة القضايا ذات الصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين للمرأة والطفل.

#### (ك) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٣٢ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ستضم البعثة مستشاراً للشؤون المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل تقديم المساعدة في تعميم البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع العناصر المكونة للبعثة، وفي سياساتها وبرامجها، وذلك بطرق تشمل وضع استراتيجية للبعثة للتدريب والتوعية والوقاية في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنفيذها ورصدها من أجل تقليص خطر انتقال الفيروس.

#### (ل) شؤون الإعلام والاتصال

١٣٣ - ستتولى وحدة لشؤون الإعلام والاتصال تنفيذ حملة استراتيجية للاتصالات تهدف إلى شرح عمل البعثة، وتوفير مصدر معلومات موضوعي وموثوق للشعب التيموري، وبناء قدرات وسائل الإعلام المحلية وطاقتها على التوزيع، ودعم تثقيف الناخبين، وتعزيز المصالحة ومواجهة المعلومات المضللة. وستكون وحدة شؤون الإعلام مؤلفة من أربع وحدات فرعية مقرها في ديلي وستكون مكونة مما يلي: (أ) خلية للعلاقات مع وسائل الإعلام/الشؤون العامة تناط بها مهمة التحدث باسم البعثة، وتنسيق الفعاليات الصحفية، وتقديم المعلومات للصحف المحلية والدولية ورصد وسائل الإعلام؛ (ب) خلية متعددة الوسائط تسند إليها مسؤولية بث البرامج التليفزيونية والإذاعية، والاحتفاظ بصفحة الكترونية ذات مضمون كثيف ووضع نظام للحصول على معلومات بلغات متعددة بإدارة قرص الهاتف يطلق عليه

اسم "بنك الهاتف"، ونظام بث الرسائل القصيرة لتقديم بيانات مستكملة ومعلومات تدحض المعلومات المضللة والشائعات؛ (ج) خلية للطباعة تتولى بالتنسيق الوثيق مع الخلية المتعددة الوسائط، استخدام العقود والشراكات المحلية في إنتاج الملصقات، والشعارات، والورقات المصمغة، والرسائل الإخبارية، والنشرات الإعلانية، ومقحمات الجرائد وغيرها من المواد المطبوعة ذات الصلة؛ (د) خلية للاتصال والتوزيع تتولى تنفيذ أنشطة التوعية العامة وتوزيع كافة المنتجات الإعلامية.

١٣٤ - ورغم أن وحدة شؤون الإعلام والاتصال سيكون مقرها في ديلي، فإنها ستحتاج إلى الاحتفاظ بوجود ميداني محدود في بوكاو (المقر الفرعي) وماليانا وسواي وأويكاسي. وعلاوة على ذلك، سترسل البعثة فريقين متنقلين صغيرين إلى الميدان أحدهما إلى ديلي والآخر إلى بوكاو يسند إليهما القيام على نحو منتظم بزيارة العواصم الإقليمية والبلدات الرئيسية في المناطق الفرعية.

#### (م) مركز العمليات المشتركة ومركز التحليل المشترك للبعثة

١٣٥ - سيقوم مركز العمليات المشتركة الذي يتكون من أفراد من المدنيين والشرطة والجيش وأفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة بجمع وتجميع المعلومات من جميع عناصر البعثة وتوفير التنسيق على مستوى عمليات البعثة، كجزء من مهامه الأساسية، دعماً للأولويات التي يحددها الممثل الخاص. وسيعمل المركز أيضاً، وحسب الاقتضاء، كمركز لإدارة الأزمات تابع للممثل الخاص وكبار موظفي البعثة.

١٣٦ - ويتألف مركز التحليل المشترك للبعثة من أفراد من المدنيين والشرطة والجيش وأفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة، ويتولى تحليل وتوليف المعلومات المستمدة من كافة المصادر، ويقدم إلى الممثل الخاص، كجزء من مهامه الأساسية، تقييمات للمخاطر عالية المستوى، ويسدي المشورة بشأن الاستجابات المناسبة لها.

#### (ن) الإدارة

١٣٧ - ويرأس عنصر الدعم الإداري في البعثة الجديدة كبير الموظفين الإداريين، الذي يكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الممثل الخاص لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون. ويتولى عنصر الدعم مسؤولية إنشاء وصيانة البنية التحتية المادية والإدارية اللازمة للتمكن من تنفيذ الولاية، وكذلك توفير الدعم الإداري واللوجستي والترتيبات الأمنية لجميع أفراد البعثة، بما في ذلك توفير الاتصالات ووسائل النقل الأرضية والجوية لكي يتسنى لهم التنقل. ويعتمد عنصر الدعم على الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتكاملة لتلبية احتياجات البعثة اللوجيستية، والمادية

والإدارية بغية تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية. وستتقاسم البعثة الأماكن والخدمات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، كلما أمكن ذلك، من أجل تعزيز التنسيق وزيادة فعالية التكاليف.

## جيم - أمن الأمم المتحدة

١٣٨ - ينبغي النظر إلى الترتيبات الأمنية للبعثة الجديدة في سياق البيئة الأمنية الأوسع نطاقاً. وكجزء من بعثة التقييم، قام فريق موفد من قبل إدارة شؤون السلامة والأمن بإجراء استعراض شامل للحالة الأمنية في البلاد، اشتمل على تحليل للمخاطر. ورغم ما لوحظ من تكرار وقوع اضطرابات أهلية، فلم يكن موظفو الأمم المتحدة معرضين لأي خطر مباشر خلال الفترة قيد الاستعراض، إذ أكد التقرير أن وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ما زال ينظر إليه بصورة إيجابية من جانب السكان المحليين، بغض النظر عن طوائفهم أو ديانتهم أو ميولهم السياسية. إلا أن بعض موظفي مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ومستشاريه للتدريب العسكري وتدريب الشرطة، رغم عدم استهدافهم على وجه التحديد، تعرضوا لحوادث عنف خطيرة مما يشير إلى أن موظفي الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي سيواصلون العمل في مناخ يتسم بالاضطراب وعدم التيقن على الأقل في المستقبل القريب.

١٣٩ - وسيعمل قسم أمني واحد (نتيجة دمج قسم الأمن التابع للمكتب ومكتب المستشار الأمني) كجزء من الهيكل المتكامل للبعثة تحت إشراف مستشار أمني معين من قبل إدارة شؤون السلامة والأمن. وسيقدم قسم الأمن والخدمات والمعلومات الأمنية ودعم الأمن التشغيلي للبعثة ومركز الأمم المتحدة القطري. وسيتم إنشاء قدرة لإدارة المعلومات الأمنية وستدمج ضمن التحليل المشترك للبعثة من أجل تحليل كافة المعلومات المتاحة ذات الصلة بالأمن، حتى يتسنى فهم الحالة الأمنية فهماً أفضل، واتخاذ قرارات مستنيرة وإطلاع الموظفين عليها أولاً بأول. كما سيوزع القسم موظفين خارج ديلي على خمس مناطق من أجل توفير الدعم الأمني لجميع الموظفين المدنيين للبعثة.

١٤٠ - وسيتم تأمين مرافق الأمم المتحدة ومساكن محددة في ديلي باستخدام هيكل متعدد المستويات، يشمل الاستعانة في المستوى الأول بطواقم محدود متاح من الشرطة الوطنية؛ والاستعانة في المستوى الثاني بحراس محليين غير مسلحين معينين بعقود تجارية يشرف عليهم ضباط أمن وطنيون ودوليون تابعون للأمم المتحدة بالإضافة إلى سرية عسكرية مسلحة (انظر الفقرة ١١٧ أعلاه)؛ والاستعانة في المستوى الثالث بوحدة (وحدات) من الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة للدفع بتعزيزات وقت نشوب الاضطرابات أو أثناء المظاهرات. أما مرافق الأمم المتحدة خارج ديلي فسيتم تأمينها، من جهة أخرى، عن طريق استخدام حراس

غير مسلحين معينين بموجب عقود تجارية يشرف عليهم ضباط أمن وطيون ودوليون تابعون للأمم المتحدة. وستكون هناك سرية مشاة مؤلفة من ١٤٠ جنديا يتم توفيرها كجزء من العنصر العسكري للبعثة أو من خلال ترتيبات مع القوات العسكرية الدولية التابعة لفرقة العمل المختلطة (انظر الفقرة ١١٨ أعلاه) تتوافر لديها القدرة على تأمين مقر البعثة، وتقديم الاستجابة الطارئة في حال وقوع حوادث في المرافق الواقعة في المقاطعات وإرسال تعزيزات، بالتنسيق مع شرطة الأمم المتحدة، إلى وحدات الحراسة المرافقة عندما يتعلق الأمر ببضائع ذات قيمة عالية ووجود خطر محقق. وستوفر الحماية المكثفة لشخصيات رئيسية معينة تابعة للأمم المتحدة باستخدام فريقين من ضباط الحماية القريبية الدوليين تدعمهما القدرة على نشر فريق حماية قربية دولي ثالث ويعززهما، حسب الاقتضاء، عدد يصل إلى أربعة أفرقة من ضباط شرطة الحماية القريبية الدوليين المدربين يتم اختيارها من وحدة (وحدات) الشرطة المشكلة. ومع تحسن قدرات وموارد القطاع الأمني الوطني، ستحيل البعثة تدريجيا مسؤولية المتطلبات الأمنية للأمم المتحدة إلى السلطات الوطنية.

## دال - الآثار المالية

١٤١ - ستعرض الآثار المالية الناشئة عن توصيئي المتعلقة بإنشاء بعثة متكاملة متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، على مجلس الأمن قريبا باعتبارها إضافة لهذا التقرير.

## ثامنا - الملاحظات الختامية

١٤٢ - إن منح حق تقرير المصير لتيمور الشرقية وبناء دولة تيمور - ليشتي الجديدة هما التزامان هامان تعهدت بهما الأمم المتحدة، وقد استثمر المجتمع الدولي ككل استثمارا هائلا في هذا المسعى. والأزمة الأخيرة لم تلغ هذه الجهود ولم توح بأن تيمور - ليشتي دولة فاشلة. فمنذ نيل الاستقلال، تحققت الكثير في المجالات الرئيسية لبناء قدرات المؤسسات. ولكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قد تعلمنا من الدروس المستخلصة في أماكن أخرى، وتذكرهما الآن أزمة تيمور - ليشتي بشدة أن بناء الدولة وبناء السلام هما مهمتان طويلتا الأجل. وهذا الأمر ينطبق حقا وبوجه خاص على الوقت الذي يستلزمه بناء قوة شرطة جديدة ونظام جديد للعدل. والآن لا تقع على عاتقنا فقط مسؤولية مواصلة الالتزام بمساعدة تيمور - ليشتي ولكن أيضا إظهار التزامنا بالعمل على تحقيق ذلك على أساس طويل الأجل.

١٤٣ - إن النجاحات التي تحققت أو التي يمكن أن تتحقق من خلال العمل الذي تقوم به بعثات حفظ السلام المتعاقبة ستلاشى إذا أدى فشل التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى وقوع شعب تيمور - ليشتي ولا سيما الشباب، بين براثن الفقر والبطالة. لقد بدأت تيمور

- ليشتي استقلالها بانتكاسة اقتصادية بسبب الدمار الواسع النطاق الذي حل بها وكانت تعتمد في البداية على الجهات المانحة. واليوم يبشر الدخل المتأتي من بحر تيمور بتنامي الميزانيات، بيد أن الجهود الإنمائية المبذولة في المدى الطويل لترجمة موارد الميزانية المتاحة إلى برامج تعالج الفقر في الريف والبطالة في الحضر لها نفس الأهمية الحاسمة التي تنسم بها أي جهود يمكن أن تبذل من خلال بعثة جديدة للأمم المتحدة.

١٤٤ - إن أي دور دولي معزز في القطاع الأمني وغيره من القطاعات يجب أن يحترم تماما السيادة الوطنية لتيمور - ليشتي ويجب أن تكون عملية بناء الدولة التي تزداد قوة الآن عملية يملكها ويقودها الشعب التيموري. وينبغي للمجتمع الدولي، وهو بصدد إعادة الاستثمار في هذه العملية، أن يتوقع من القيادة السياسية للبلد أن تعمل معا، بعد أن تكون قد فكرت مليا في الأزمة، من أجل توسيع نطاق الأداء السياسي الفعلي للبلد بحيث يترجم إلى ديمقراطية تعددية مفتوحة يشعر فيها جميع التيموريين بأن لهم حصة فيها. ورغم أن إجراء انتخابات ذات مصداقية في العام المقبل يجب أن يكون العماد الذي تركز عليه هذه العملية، فإنها تستلزم أشياء أكثر بكثير من الانتخابات وحدها، وذلك يشمل تحقيق اللامركزية في صنع القرار والمشاركة الكاملة للمجتمع المدني.

١٤٥ - وتمثل الحكومة الجديدة حلا وسطا سياسيا، ويجب عليها أن تعالج أوجه الضيم التي تسببت في الأزمة وأن تضع استراتيجيات لمعالجة أسبابها الجذرية. وثمة خطر يتمثل في أن بعض الأحزاب السياسية ستلجأ فورا إلى استخدام الحيل التنافسية لسياسات ما قبل الانتخابات بدلا من أن تتأمل الأخطاء التي وقعت في الماضي وتنخرط في إجراء حوار لتكوين أكبر قدر ممكن من توافق الآراء لدى مناقشة البرنامج الوطني. لقد حان الوقت للقيادة التيمورية لتتأى بنفسها عن الصراعات الأخيرة والانقسامات القديمة التي ترجع إلى السبعينات لكي يتمكن الشعب التيموري من التطلع معا إلى مستقبل أفضل. إن التوترات بين شرق البلاد وغربها التي ظهرت في أعمال العنف قد لا تكون ذات جذور عميقة ولكنها اكتسبت واقعية تتطلب الآن المعالجة من خلال بذل جهود فعالة من جانب القيادات السياسية والدينية إذا أريد تحقيق المصالحة المجتمعية، لا سيما في ديلي.

١٤٦ - ومن الأمور المسلم بها تماما الآن، أن المصالحة يجب أن تقوم على أساس الحقيقة وعلى أساس تعرض المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان سواء جنائية أو سياسية للمساءلة. وإنني على ثقة من أن اللجنة المستقلة الخاصة للتحقيق ستوفر أساسا جيدا لذلك بالنسبة للأحداث الأخيرة. ومن شأن اقتراح إعادة إنشاء هيئة للتحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩ وكذلك المتابعة النشطة لتقرير لجنة الاستقبال والحقيقة

والمصالحة أن يشكلا اعترافا بأن مكافحة الإفلات من العقاب في مجموعة من الظروف لازم لمنع الإفلات من العقاب في ظروف أخرى.

١٤٧ - وتواجه الحكومة الجديدة والحكومة التي ستأتي عقب الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٧ تحديا صعبا إذا رغبا في الحصول على ثقة الشعب التيموري الكاملة في زعمائه السياسيين وعلى ثقته في قدرة الدولة على دعم سيادة القانون. وينبغي أن يعرف قادة وشعب تيمور - ليشتي أن الأمم المتحدة على استعداد لبذل مساعيها الحميدة وكذلك تقديم الدعم من خلال بعثة جديدة ومستمرة في تيمور - ليشتي إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارها صديقا وشريكا نزيها لا يتوانى عن النقد الذاتي في مساعدتهم على فعل ذلك.